الجامع الصحيح

«الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»

للإمام الحافظ

محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري

١٩٤ - ٢٥٦ هـ

أشرف على تحقيقه

شعيب الأرنؤوط عادل مرشد

حقق هذا الجزء وخرج أحاديثه وعلق عليه

عادل مرشد محمد يوسف الجوراني

أحمد برهوم عامر غضبان

الجزء الأول

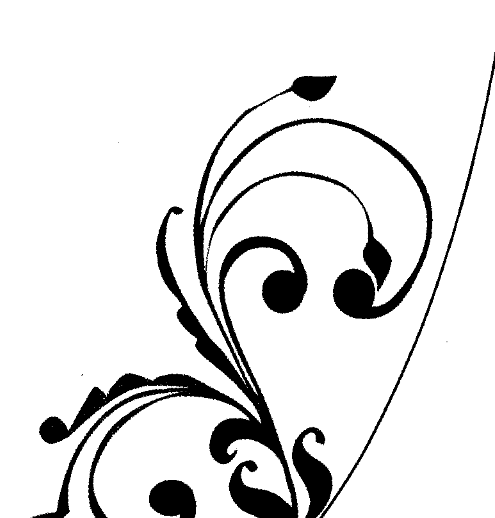
الرسالة العالمية



بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

١٤٣٢هـ - ٢٠١١م





دار الرسالة العالمية

شركة الرسالة العالمية م.م.

Al-Resalah Al-A'lamiah m.

Publishers

الإدارة العامة

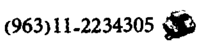
Head Office

دمشق - الحجاز

شارع مسلم البارودي

بناء خولي وصلاحي

 2625



(963)11-2212773

(963)11-2234305

الجمهورية العربية السورية

Syrian Arab Republic



info@resalahonline.com

http://www.resalahonline.com

فرع بيروت

BEIRUT/LEBANON

TELEFAX: 815112- 319039- 818615

P.O. BOX:117460

مقدمة الناشر

الحمد لله الذي جعل في كل زمانٍ من عباده المخلصين مَن يَنفُون عن كتاب الله تحريف الغالين، وتأويل الجاهلين، ويتصدَّون لحماية حديث رسول الله ﷺ من أيِّ دخيل، وصلّى الله على المبعوث رحمةً للعالمين، وعلى آله وصحابته أجمعين، وتابعيهم إلى يوم الدين.

أما بعد: فمن فضل الله سبحانه ومنِّه علينا في مؤسسة الرسالة العالمية أن جعلنا من هؤلاء الذين يساهمون في حفظ حديث رسوله الكريم ﷺ، وذلك بإصدار كتب التراث الإسلامي بعامّة، وكتب الحديث الشريف بخاصّة، محققة تحقيقاً علمياً مشهوداً له بالدقة والإتقان، وذلك بفضل جهود نخبة من أهل العلم من كادر مكتب تحقيق التراث التابع للمؤسسة بإشرافٍ ومتابعة حثيثين من الأستاذين الجليلين: محدِّث الديار الشامية العلامة الشيخ شعيب الأرنؤوط، وتلميذه البارّ الأستاذ المحقّق عادل مرشد.

وها نحن نتوِّج أعمالنا بإصدار رأس «الموسوعة الحديثية» الكتاب الأول في الإسلام بعد كتاب الله عز وجل، وهو «الجامع الصحيح» لإمام الأئمة محمد بن إسماعيل البخاري، بحُلّته الجديدة، وطبعته المميَّزة، المحلّاة باللمسات العلمية من حيث الضبط والتخريج والتعليق، والمقابلة على أصل خطيٍّ متقن، وعلى الطبعة السلطانية شديدة الضبط والإتقان.

ولا نغفل في هذا المقام القول بأن المنهج المتميز الذي تنتهجه مؤسسة الرسالة العالمية في نشر كتب التراث الإسلامي، إنما هو قائم على أصول منهج المؤسسة الأم (مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع) التي أرسى قواعدها والدنا المبجَّل الأستاذ رضوان ابراهيم دعبول، بل وبقي قائماً على رأسها راعياً لها أكثر من أربعين عاماً، ولم يرضَ لنا ونحن نواصل مسيرته إلا البقاء على الخط نفسه من الأمانة والإتقان في العمل، خدمةً لكتاب الله عز وجل وسنة نبيه ﷺ، وسدّاً لثغرة من ثغر الإسلام، بغضِّ النظر عن العقبات والتحديات المالية التي تعترض الطريق، لأن النبي ﷺ يقول: «إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه»، فجزاه الله عنا خير ما جزى والداً عن أبنائه، وأطال في عمره، وأبقاه على رؤوسنا موجهاً ومعلماً، اللهم آمين.

ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله، فكل التقدير لأولئك الذين عمروا مكتب التحقيق في المؤسسة، والذين لولا صبرهم ومثابرتهم وجهادهم ما كنا لنخرج بهذا النتاج العلمي المميز: الشيخ شعيب الأرنؤوط، محمد نعيم العرقسوسي، عادل مرشد، إبراهيم الزيبق، أحمد برهوم، أنس الخن، محمد كامل قره بللي، وغيرهم من الأساتذة الأفاضل.

ويسرنا في هذا المقام أن نشكر فضيلة الشيخ محمد بن ناصر العجمي، على ما بذله ويبذله من انتقاء وتأمين الأصول الخطية، وتقديمها بطيب نفس للإخوة في مكتب التحقيق، حسبةً لوجه الله تعالى، فجزاه الله عنا خير الجزاء.

كما ونبشِّر القراء الأعزاء بقرب صدور السِّفر الجليل والشرح العظيم لهذا الكتاب، وهو شرح الحافظ أحمد بن محمد بن حجر العسقلاني الموسوم بـ«فتح الباري شرح صحيح البخاري» محققاً تحقيقاً علمياً على أصول خطية، بخدمة لم يُسبق لهذا الكتاب أن حَظِيَ بمثلها، وقد تمَّ إنجاز معظمه بفضل الله ومَنِّه ونرجو أن يوفقنا الله لتقديمه لطلبة العلم في العام القابل بإذن الله تعالى.

نسأله سبحانه أن يجعل عملنا كله خالصاً لوجهه الكريم وأن يدَّخر لنا الأجر ليوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

والحمد لله رب العالمين، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

معاذ رضوان دعبول

المدير العام

مقدمة التحقيق

إنَّ الحمد لله، نحمدُه ونستعينُه ونستغفرُه، ونعوذ به من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، مَن يَهدِه اللهُ فلا مضلَّ له، ومَن يُضلِلْ فلا هاديَ له.

ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، ونشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

أما بعدُ، فهذا أحد الأسفار السامية، والأركان الراسية، من تراث هذه الأمة وسنة نبيِّها، أجمعت الأمة على قبوله وصحته والاحتجاج بما فيه، ذلكم هو «الجامع الصحيح» لإمام الصَّنعة، وجبل الحفظ، وأمير المؤمنين في الحديث، محمد بن إسماعيل البخاري، عليه الرحمة والرِّضوان، والعفو والغفران، نقدِّمه للناس بعد أن أفرغنا فيه ما وَسِعَنا من جهد وطاقة من جهة مقابلته على أصوله، وبيان مشكله وغريبه، وتخريج قراءاته ونصوصه، فنسأل الله أن يتقبَّل منَّا، وأن يباركَ لنا في عملنا هذا، وقدَّمنا بين يديه: ترجمة موجزة للإمام البخاري، وتعريفاً بكتابه «الجامع الصحيح» كالمدخل له، والله وليُّ التوفيق.

ترجمة موجزة
للإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ

- اسمُه ونسبُه:

هو الإمامُ العَلَمُ، الحُجَّة، أحفظُ الحُفَّاظ، وشيخُ النُّقاد، وإمامُ المحدِّثين أبو عبد الله محمَّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدِزْبَه .

قال ابن عَدِي: بَرْدِزْبَه[١] مجوسيٌّ مات عليها، وابنُه المغيرة أسلمَ على يد اليمانِ الجُعْفيِّ والي بُخارى، وإنَّما قيل للبُخاريِّ: جُعْفِي؛ لأنه مَوْلى يمان الجُعفي ولاءَ إسلام[٢].

والبُخاريُّ نسبة إلى مدينة بُخَارى[٣]، وهي مدينة مشهورة من أعظم مُدن ما وراء النَّهر[٤]، وأبوه إسماعيل بن إبراهيم أبو الحسن، قال السُّبكي: من العلماء الوَرِعين، سمع مالكَ بن أنس، ورأى حمَّاد بن زيد، وحدَّث عن أبي معاوية الضرير وجماعة.

وكان والدُه تاجراً قد ترك مالاً كثيراً، ومن وَرَعِه قال عنه أحمد بن حفص: دخلتُ على أبي الحسن إسماعيل بن إبراهيم عند موته فقال: لا أعلمُ في جميع مالي درهماً من

(١) قال النَّووي رَحِمَهُ اللَّهُ في «تهذيب الأسماء واللغات» ٥٤: بَرْدِزْبَه بباء موحدة مفتوحة، ثم راء ساكنة، ثم دال مهملة مكسورة، ثم زاي ساكنة، ثم باء موحدة، ثم هاء، ثم قال: هكذا قيَّده الأمير أبو نصر بن ماكولا، وقال: هو بالبُخاريَّة، ومعناه بالعربية: الزَّرَّاع.

(٢) «الكامل» ١/ ١٤٠ بتصرف، ط: دار الفكر.

قال الحافظ في «هدي الساري» ٤٧٧: نُسب إليه نسبة ولاء عملاً بمذهب من يرى أنَّ من أسلم على يده شخص كان ولاؤه له، وإنما قيل له: الجعفي، لذلك.

(٣) بُخارى: مدينة عامرة فيما يعرف اليوم بـ: أوزبكستان، التي هي إحدى الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، وبُخارى تقع شرقي سمرقند، وتبعُد عنها ٢٦٠ كم تقريباً.

(٤) «تهذيب الأسماء واللغات» ص٥٤، ط: الرسالة العالمية.

شبهة. قال أحمد بن حفص: فتصاغرَتْ إليَّ نفسي عند ذلك[١].

- مولدُه:

ولد الإمام البُخاري في مدينة بُخارى، قال ابن عَدِيٍّ: سمعتُ الحسن بن علي ببُخارى يقول: وُلِدَ بعد صلاة الجمعة لثلاث عشرة ليلة خَلَت من شهر شوال سنةأربعٍ وتسعين ومئة[٢].

وقال أبو عمرو المستنير بن عتيق: سألتُ أبا عبد الله محمد بن إسماعيل متى وُلدتَ؟ فأخرج إلـيَّ خطَّ أبيه: وُلِد محمد بن إسماعيل يوم الجمعة، بعد الجمعة لثلاث عشرة ليلة مضت من شوال سنة أربعٍ وتسعين ومئة[٣].

وهذا باتِّفاق العلماء، كما ذكر الإمام النَّووي في مقدمة شرحه على البخاري[٤].

وكان البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد نشأ يتيماً، فتربَّى في حِجْر أُمِّه رحمها الله، وقد ذهب بصرُه في صِغَره، قال أحمد بن الفضل البَلْخي: ذَهبَتْ عَيْنا محمد بن إسماعيل في صغره، فرأَتْ والدتُه في المنام إبراهيم الخليل عليه السلام، فقال لها: يا هذه، قد ردَّ اللهُ على ابنِك بصرَه لكثرة بكائك ـ أو كثرة دعائك ـ فأصبحنا وقد ردَّ اللهُ عليه بصره [٥].

وقد نشأ الإمام البُخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيت علمٍ، يقول القسطلَّاني: رَبِيَ في حِجْر العلم حتى رَبَا، وارتضع ثَدْي الفضل، فكان فِطَامُه على هذا اللِّبَا[٦].

---

(١) «تاريخ الإسلام» ٦/ ١٤٠، ط: دار الغرب، و«طبقات الشافعية» للسبكي ٢/ ٢١٣، ط: دار إحياء الكتب العربية.

(٢) «الكامل» ١/ ١٤٠.

(٣) «تاريخ دمشق» لابن عساكر ٢٢/ ٢٥، ط: دار الفكر.

(٤) «مقدمة شرح النووي على البخاري» ٢٣، ط: دار الكتب العلمية.

(٥) «سير أعلام النبلاء» ١٢/ ٣٩٣، ط: مؤسسة الرسالة.

(٦) «إرشاد الساري» ١/ ٣١، ط: الأميرية

- عنايتُه بتحصيل العلم:

حبَّبَ اللهُ تعالى العلمَ والحديث إلى الإمام البخاري رَحِمَهُ اللهُ، حتى أُلْـهِم حفظَ حديث رسول الله ﷺ وهو صغيرٌ، وأعانه ذكاؤُه المفرِط على التَّفقُّه فيه، وقد رحل في طلبه إلى سائر مُحدِّثي الأمصار، فكتب بخُراسان، والجبال[1]، ومدن العراق كلِّها، وبالحجاز، والشام، ومصر[2].

قال محمد بن أبي حاتم: سمعتُه يقول: دخلتُ بغداد ثمان مرات، كلُّ ذلك أُجالس أحمد بن حنبل، فقال لي آخر ما ودَّعته: يا أبا عبد الله، تترك العلم والناس، وتصير إلى خُراسان! فأنا الآن أذكر قول أحمد[3].

وقال أبو بكر الأعين: كتبنا عن البُخاري على باب محمد بن يوسف الفِرْيابي وما في وجهه شَعرةٌ[4].

لقد رزق اللهُ الإمام البُخاري رَحِمَهُ اللهُ حافظة واعية، تدلُّ على مكانته وسُموِّ هِمَّته، قال ورَّاقه محمد بن أبي حاتم، سمعتُ حاشد بن إسماعيل يقول: كان أبو عبد الله محمد بن إسماعيل يختلف معنا إلى مشايخ البصرة وهو غلامٌ فلا يكتب، حتى أتى على ذلك أيامٌ، نقول له: إنَّك تختلف معنا ولا تكتب فما معناك فيما تصنع؟ فقال لنا بعد ستة عشر يوماً: إنَّكما قد أكثرتُما عليَّ وألححتما، فاعرِضا عليَّ ما كتبتما، فأخرجنا ما كان عندنا، فزاد على خمسة عشر ألف حديث، فقرأها كلَّها عن ظهر قلب، حتى جلسنا نُحكِم كُتُبنا من حفظه، ثم قال: أترون أني أختلِفُ هَدْراً، وأضيِّع أيامي؟ فعرفنا أنه لا يَتقدَّمه أحدٌ.

---

(١) الجبال: إقليمٌ واسع في بلاد فارس من أشهر مُدُنه: الرَّيّ وهَمَذان وأصفهان.

(٢) «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي ٢/ ٤.

(٣) «طبقات الشافعية» ٢/ ٢١٧.

(٤) المصدر السابق ٢/ ٢١٧.

قال: وكان أهل المعرفة من أهل البصرة يَعْدُون خلفه في طلب الحديث وهو شابٌّ، حتى يَغلِبُوه على نفسه ويُجلِسُوه في بعض الطريق، فيجتمعُ عليه أُلوفٌ أكثرُهم ممن يُكتَبُ عنه.

قال: وكان أبو عبد الله عند ذلك شاباً لم يخرج وجهُهُ(١).

وقال يُحدِّث عن نفسه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: كنتُ أختلِفُ إلى الفقهاء بمَرْو وأنا صبي، فإذا جئتُ أستحي أن أسلِّم عليهم، فقال لي مؤدِّبٌ من أهلها: كم كتبتَ اليوم؟ فقلت: اثنين، وأردتُ بذلك حديثين، فضحك من حضر المجلس، فقال شيخ منهم: لا تضحكوا، فلعلَّه يضحك منكم يوماً(٢).

قال أبوجعفر محمد بن أبي حاتم الورَّاق: قلتُ لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري: كيف كان بَدْوُ أمرك في طلب الحديث؟

قال: أُلْهِمْتُ حفظَ الحديث في الكُتَّاب.

قال: وكم أتى عليك إذ ذاك؟

قال: عشر سنين أو أقل، ثم خرجتُ من الكُتَّاب بعد العشر فجعلتُ أختلف إلى الدَّاخليِّ وغيره، وقال يوماً فيما يَقرأُ للناس: سفيان، عن أبي الزبير، عن إبراهيم، فقلتُ له: يا أبا فلان، إنَّ أبا الزبير لم يَرْوِ عن إبراهيم، فانتهرَني، فقلتُ له: ارجع إلى الأصل إنْ كان عندك، فدخل ونظر فيه ثم خرج، فقال لي: كيف هو يا غلام؟ قلتُ: هو الزبير بن عَدِي، عن إبراهيم، فأخذ القلم مني وأَحْكَم كتابه، فقال: صدقتَ.

فقال له بعضُ أصحابه: ابن كم كنتَ إذْ رددتَ عليه؟ قال: ابن إحدى عشرة.

فلما طعنتُ في ست عشرة سنة، حفظتُ كتب ابن المبارك ووكيع، وعرفتُ كلام

---

(١) «تاريخ بغداد» ٢/ ١٤- ١٥.

(٢) «سير أعلام النبلاء» ١٢/ ٤٠١.

هؤلاء ثم خرجتُ مع أمي وأخي أحمد إلى مكة، فلما حججتُ رجع أخي بها، وتخلَّفتُ في طلب الحديث.

فلما طعنتُ في ثمان عشرة سنة جعلتُ أُصنِّف قضايا الصحابة والتابعين وأقاويلهم، وذلك أيام عبيد الله بن موسى، وصنَّفتُ كتاب «التاريخ» إذ ذاك عند قبر رسول الله ﷺ في الليالي المقمِرة[١].

وقال: قَلَّ اسمٌ في «التاريخ» إلَّا وله عندي قِصَّة، إلَّا أني كرهتُ تطويل الكتاب[٢].

وقال أبو بكر المديني: كُنَّا يوماً بنَيسابور عند إسحاق بن راهَوَيهِ، ومحمدُ بن إسماعيل حاضرٌ في المجلس، فمرَّ إسحاق بحديثٍ من أحاديث النبيِّ ﷺ، وكان دون صاحب النبيِّ ﷺ عطاءٌ الكَيْخَاراني، فقال له إسحاق: يا أبا عبد الله، أَيشٍ كَيْخاران؟ قال: قرية باليمن، كان معاوية بن أبي سفيان بعث هذا الرجل من أصحاب النبي ﷺ إلى اليمن فسمع منه عطاء حديثين، فقال له إسحاق: يا أبا عبد الله، كأنك قد شهدتَ القوم[٣].

بهذا الكَدِّ والتَّعب في التَّحصيل، والسفر والرِّحلة في نيل العلم بلغ الإمام البُخاريُّ ما بلغ، بل كان في موطنه وفي مكان الرَّاحة دأبُه العلم والفِكْر فيه، حتى حكى ورَّاقُه محمد بن أبي حاتم عن حاله في تحصيل العلم عجباً!

قال: كان أبو عبد الله، إذا كنتُ معه في سفر يجمعنا بيتٌ واحد إلَّا في القيظ أحياناً، فكنتُ أراه يقوم في ليلةٍ واحدةٍ خمس عشرة مرَّة إلى عشرين مرة، في كلِّ ذلك يأخذ القدَّاحة فيُوري ناراً بيده ويُسرِج، ثم يُخرِج أحاديث فيُعلِّم عليها ثم يضع رأسه[٤].

---

(١) وليس في هذا تعبُّد، وغاية أمر الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ الإخبار بكونه كتبه بجانب مسجد رسول الله ﷺ فحسب.

(٢) «تاريخ بغداد» ٢/ ٦-٧.

(٣) المصدر السابق٢/ ٨.

(٤) المصدر السابق ٢/ ١٣. والقيظ: شدة الحرِّ.

- مناقبُه وسَعَةُ حفظِه وعلمِه:

للإمام البُخاري رَحِمَهُ اللهُ مناقبُ جليلة، رَفعَت من شأنه ومكانته حتى في صغره، وتلك نعمةٌ منَّ اللهُ بها عليه، لصِدْقه في الطَّلب، وحرصه على حفظ أحاديث رسول الله ﷺ، حتى ظهرَت هذه المناقب الجليلة للقاصي والدَّاني، وعرف أهل العلم عِظَم ما سيكون لهذا الفتى البُخاريِّ من شأنٍ في العلم والحديث.

قال أبو سعيد بكر بن منير: سمعتُ محمد بن إسماعيل يقول: كنتُ عند أبي حفص أحمد بن حفص أسمع كتاب «الجامع» ـ جامع سفيان ـ في كُتَّاب والدي، فمرَّ أبو حفص على حرفٍ، ولم يكن عندي ما ذكر، فراجعتُه، فقال الثانية كذلك، فراجعته الثانية فقال كذلك، فراجعته الثالثة، فسكت سُويْعة ثم قال: مَن هذا؟ قالوا: هذا ابنُ إسماعيل بن إبراهيم بن بَرْدِزْبَه، فقال أبو حفص: هو كما قال، واحفظوا، فإنَّ هذا يوماً يصيرُ رجلاً[1].

وقال محمد بن أبي حاتم: سمعتُ سُليم بن مجاهد يقول: كنتُ عند محمد بن سلام البِيكَنْدي، فقال لي: لو جئتَ قبلُ لرأيتَ صبياً يحفظ سبعين ألف حديث. قال: فخرجتُ في طلبه، فلقيته، فقلتُ: أنتَ الذي تقول: أنا أحفظُ سبعين ألف حديث؟ قال: نعم، وأكثرَ، ولا أَجيئك بحديث عن الصحابة أو التابعين، إلَّا عرفتُ مولد أكثرهم ووفاتهم ومساكنهم، ولستُ أرْوِي حديثاً من حديث الصحابة أو التابعين، إلَّا ولي في ذلك أصلٌ أحفظه حفظاً عن كتاب الله، أو سنة رسول الله ﷺ[2].

وقال يوسف بن موسى المروزي: كنتُ بالبصرة في جامعها إذ سمعتُ منادِياً ينادي: يا أهل العلم، قد قَدِمَ محمد بن إسماعيل البُخاريُّ، فقاموا في طلبه وكنت معهم، فرأيتُ

---

(١) «تاريخ بغداد» ٢/ ١١.

(٢) «طبقات الشافعية» ٢/ ٢١٧.

رجلاً شاباً لم يكن في لحيته شيءٌ من البياض، يصلي خلف الأسطوانة، فلما فرغ من الصلاة، أَحدَقوا به وسألوه أنْ يعقد مجلس الإملاء، فأجابهم إلى ذلك، فقام المنادي ثانياً فنادى في جامع البصرة: قد قَدِمَ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البُخاريُّ، فسألناه أن يعقد مجلس الإملاء فقد أجاب بأن يجلس غداً في موضع كذا.

قال: فلما أن كان بالغداة حضر الفقهاءُ والمحدِّثون، والحفَّاظ والنُّظَّار، حتى اجتمع قريبٌ من كذا وكذا ألفاً، فجلس أبو عبد الله محمد بن إسماعيل للإملاء، فقال قبل أن أخذ في الإملاء قال لهم: يا أهل البصرة، أنا شابٌّ، وقد سألتموني أن أُحدِّثكم، وسأحدِّثكم بأحاديث عن أهل بلدكم تَستفيدون الكُلَّ.

قال: فبقي الناس مُتعجِّبين من قوله، ثم أخذ في الإملاء فقال: أنبأنا عبد الله بن عثمان بن جَبَلَة بن أبي رَوَّاد العَتَكي بلديُّكم، قال: أنبأنا أبي، عن شعبة، عن منصور وغيره، عن سالم بن أبي الجعد، عن أنس بن مالك: أنَّ أعرابياً جاء إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، الرجل يحب القوم، فذكر الحديث: «المرء مع من أحبَّ».

ثم قال محمد بن إسماعيل: هذا ليس عندكم إنَّما عندكم عن غير منصور عن سالم.

قال يوسف بن موسى المروزي: وأملى عليهم مجلساً على هذا النَّسَق، يقول في كل حديثٍ: روى شعبة هكذا، والحديث عندكم كذا، فأمَّا من رواية فلانٍ فليس عندكم، أو كلاماً ذا معناه[1].

وقال ابن عَدِي: سمعتُ عِدَّة مشايخ يحكون: أنَّ محمد بن إسماعيل البُخاريَّ قدم بغداد فسمع به أصحاب الحديث فاجتمعوا وعَمَدوا إلى مئة حديث فقلبوا مُتونها،

---

(١) «تاريخ بغداد» ٢/ ١٥-١٦.

وحديث: « المرء مع من أحب» أخرجه البخاري برقم (٦١٧١) عن عبد الله بن عثمان بن جبلة (وهو عَبْدان)، عن أبيه، عن شعبة، عن عمرو بن مُرَّة، عن سالم، به. وأخرجه برقم (٧١٥٣) من طريق جرير ابن عبد الحميد، عن منصور بن المعتمر، به. وانظر: «مسند أحمد» (١٢٧٦٢).

ودفعوا إلى عشرة أنفسٍ إلى كل رجلٍ عشرة أحاديث، وأمروهم إذا حضروا المجلس أن يُلْقوا ذلك على البخاريِّ، وأخذوا الموعد للمجلس، فحضر المجلسَ جماعة أصحاب الحديث من الغُرباء من أهل خُراسان، وغيرهم من البغداديين، فلما اطمأنَّ المجلس بأهله انتَدَبَ إليه رجل من العشرة فسأله عن حديثٍ من تلك الأحاديث، فقال البُخاريُّ: لا أعرفه، فسأله آخر، فقال: لا أعرفه، فما زال يُلقي عليه واحداً بعد واحدٍ حتى فرغ من عشرته، والبُخاريُّ يقول: لا أعرفه.

فكان الفُقهاء ممَّن حضر المجلس يلتفت بعضُهم إلى بعض ويقولون: الرَّجل فَهِم، ومن كان منهم غير ذلك يقضي على البُخاريِّ بالعَجْز والتقصير وقلَّة الفَهْم.

ثم انتدب رجل آخر من العشرة، فسأله عن حديثٍ من تلك الأحاديث المقلوبة، فقال البخاريُّ: لا أعرفه، فسأله عن آخر، فقال: لا أعرفه، فسأله عن آخر، فقال: لا أعرفه، فلم يزل يُلقي عليه واحداً بعد آخر حتى فرغ من عشرته، والبخاري يقول: لا أعرفه.

ثم انتدب الثالثُ والرابعُ إلى تمام العشرة حتى فرغوا كلُّهم من الأحاديث المقلوبة، والبخاريُّ لا يزيدهم على: لا أعرفه، فلما عَلِمَ البخاريُّ أنهم قد فرغوا الْتفتَ إلى الأول منهم فقال: أما حديثك الأول فهو كذا، وحديثك الثاني فهو كذا، والثالث والرابع على الوِلَاء حتى أتى على تمام العشرة، فردَّ كلَّ متنٍ إلى إسناده، وكل إسنادٍ إلى متنه، وفعل بالآخرين مثل ذلك، وردَّ متون الأحاديث كلَّها إلى أسانيدها، وأسانيدَها إلى متونها، فأقرَّ له الناسُ بالحفظ وأَذْعنُوا له بالفَضْل.

فكان ابنُ صاعدٍ إذا ذُكِر محمد بن إسماعيل يقول: الكَبْش النَّطَّاح[1].

---

(١) «تاريخ بغداد» ٢/ ٢٠-٢١.

وهذه قصةٌ مشهورة عن الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ تناقلها أهل التراجم والسِّير بلا نكير، حتى قال ابن ناصر الدين الدمشقي في «تحفة الأخباري بترجمة البخاري» ص٤٦: وهذه القصة مشهورة عند العلماء قاطبةً، ولم يُذكر أنَّ أحداً تكلم فيها. اهـ. =

وقال علي بن حسين البِيكَندي: قَدِم علينا محمد بن إسماعيل فاجتمعنا عنده، ولم يتخلَّف عنه من المشايخ أحدٌ، فتذاكرنا عنده، فقال رجل من أصحابنا ـ وأراه حامد بن حفص ـ: سمعتُ إسحاق بن راهويه يقول: كأنِّي أنظر إلى سبعين ألف حديث من كتابي! قال: فقال محمد بن إسماعيل: أوتَعجبُ من هذا؟ لعلَّ في هذا الزمان من ينظر إلى مئتي ألف حديث من كتابه! وإنما عَنى نفسه[1].

وقال محمد بن حَمدَويه: سمعتُ محمد بن إسماعيل يقول: أحفظ مئة ألف حديث صحيح، وأحفظ مئتي ألف حديث غير صحيح[2].

وقال ورَّاقه محمد بن أبي حاتم: قرأ علينا أبو عبد الله «كتاب الهِبَة» فقال: ليس في هِبَة وكيعٍ إلَّا حديثان مُسْنَدان أو ثلاثة، وفي كتاب عبد الله بن المبارك خمسةٌ أو نحوه، وفي كتابي هذا خمسُ مئة حديثٍ أو أكثر.

وقال: سمعتُ أبا عبد الله يقول: تفكَّرتُ أصحاب أنسٍ، فحضرني في ساعةٍ ثلاثُ مئة[3].

فهذا في حفظ الأحاديث والأخبار، وأمَّا عن العِلَل والأسانيد فانظر إلى ما قاله الإمام التِّرمذيُّ يصف أستاذَه، يقول: لم أرَ أحداً بالعراق ولا بخُراسان في معنى العلل

= ومثل هذه الأخبار والسِّير لا يُتكلَّف في النَّظر في أسانيدها، لا سيَّما وقد حكاها جمعٌ من المحدِّثين الكِبار دون نكير، فالسَّعي وراء ذلك فيما لا يُخالف أصلاً شرعياً تكلُّفٌ، وقد وقع للإمام البُخاريِّ بالأسانيد الصِّحاح ما يَعظُم عن هذه الحادثة في سيرته، فلا غَرْوَ فهو إمام المحدِّثين، وجبل الحفظ رَحِمَهُ اللهُ، وقد قال الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» ٤٨٦: هنا يُخضَع للبخاري، فما العجبُ من ردِّه الخطأ إلى الصواب، فإنه كان حافظاً، بل العجبُ من حفظه للخطأ على ترتيب ما ألقَوه عليه مرة واحدة. اهـ، فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.

(١) «تاريخ بغداد» ٢/ ٢٥.

(٢) المصدر السابق ٢/ ٢٥.

(٣) «سير أعلام النبلاء» ١٢/ ٤١٠.

والتاريخ ومعرفة الأسانيد أعلمَ من محمد بن إسماعيل[١].

وقال أبو حامد الأعمشي: رأيتُ محمد بن إسماعيل البُخاريَّ في جنازةٍ ومحمد بن يحيى الذُّهْلي ـ يعني شيخَ البخاري وإمامَ نيسابور ـ يسأل عن الأسماء والكُنى وعلل الحديث، والبخاريُّ يمرُّ فيها مثل السَّهم كأنه يقرأ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[٢].

وقال محمد بن أبي حاتم: سُئل محمد بن إسماعيل عن خبر حديثٍ فقال: يا أبا فلان تُراني أُدِّلس؟ تركتُ أنا عشرة آلاف حديث لرجل لي فيه نظرٌ، وتركتُ مثله أو أكثر منه لغيره لي فيه نظر[٣].

وقال محمد بن يوسف الفِرَبْري: سمعتُ النجم بن الفضيل ـ وكان من أهل الفَهْم ـ يقول: رأيتُ النبيَّ ﷺ في المنام ومحمد بن إسماعيل خلفه، فكان النبيُّ ﷺ إذا خَطَا خطوة يخطو محمد بن إسماعيل ويضع قدمه على خطوة النبي ﷺ ويتبع أثره[٤].

فإنْ قلتَ: ومن أي شيءٍ كان حفظ الإمام وسَعَته، وكيف أحسن نيلَ العلم؟

فيُجيبُك ورَّاقه محمد بن أبي حاتم فيقول: بلغني أنَّ أبا عبد الله شرب البَلاذُر للحفظ، فقلتُ له: وهل من دواءٍ يشربه الرجل للحفظ؟ فقال: لا أعلم، ثم أقبل عليَّ وقال: لا أعلم شيئاً أنفعَ للحفظ من نَهْمة الرجل، ومداومة النَّظَر، وذلك أني كنتُ بنَيسابور مقيماً، فكان يَرِدُ إليَّ من بُخارى كُتبٌ، وكُنَّ قراباتٌ لي يُقرئن سلامهنَّ في الكتب، فكنتُ أكتب إلى بُخارَى، وأردتُ أن أقرئهنَّ سلامي، فذهب عليَّ أساميهنَّ حتى كتبتُ كتابي ولم أقرئهنَّ سلامي، وما أقلَّ ما يذهب عني من العلم.

قال الحافظ الذهبي: يعني: ما أقلَّ ما يذهب عنه من العلم لمداومة النَّظر والاشتغال،

---

(١) «تاريخ بغداد» ٢/ ٢٧.

(٢) «تهذيب الأسماء واللغات» ٥٥.

(٣) «تاريخ بغداد» ٢/ ٢٥.

(٤) «تاريخ بغداد» ٢/ ١٠.

وهذه قراباته نَسِيَ أسماءهنَّ، وغالب الناس بخلاف ذلك ، فتراهم يحفظون أسماء أقاربهم ومعارفهم، ولا يحفظون إلَّا اليسير من العلم.

قال محمد بن أبي حاتم: وسمعتُه يقول: لم تكن كتابتي للحديث كما يكتب هؤلاء، كنتُ إذا كتبتُ عن رجل سألتُه عن اسمه وكنيته ونسبه وعلَّة الحديث إن كان فَهِماً، فإن لم يكن فَهِماً، سألتُه أن يُخرِج إليَّ أصله ونسخته، فأمَّا الآخرون فإنهم لا يبالون ما يكتبون، وكيف يكتبون[1].

- عبادتُه وزهدُه وأخلاقُه:

وأمَّا في ميدان العبادة والزُّهد بالدنيا فالإمام رَحِمَهُ اللَّهُ حظٌّ وافرٌ من ذلك، وقد ذكر أهل السِّير طرَفاً من أخباره في العبادة والزُّهد.

فقد كان البُخاريُّ رَحِمَهُ اللَّهُ إذا كان أول ليلة من شهر رمضان يجتمع إليه أصحابُه فيصلِّي بهم ويقرأ في كلِّ ركعة عشرين آية، وكذلك إلى أن يَختِم القرآن، وكان يقرأ في السَّحَر ما بين النِّصف إلى الثُّلُث من القرآن، فيختم عند السَّحَر في كلِّ ثلاثِ ليالٍ، وكان يختم بالنهار كلَّ يوم خَتْمة ويكون خَتْمُه عند الإفطار كل ليلة، ويقول: عند كلِّ خَتْم دعوة مستجابة[2].

وقال بكر بن منير: كان محمد بن إسماعيل يصلي ذات يوم فلسعه الزُّنْبُور سبع عشرة مرة، فلما قضى صلاته قال: انظروا أيشٍ هذا الذي آذاني في صلاتي؟ فنظروا فإذا الزنبورُ قد ورَّمه في سبعة عشر موضعاً، ولم يقطع صلاته[3].

وحكى الحاكم أبو عبد الله، عن أبي عبد الله محمد بن علي: سمعتُ البخاريَّ يقول:

---

(١) «تاريخ الإسلام» ٦/ ١٤٨ .

(٢) «تاريخ بغداد» ٢/ ١٢.

(٣) المصدر السابق ٢/ ١٢.

أقمتُ بالبصرة خمس سنين معي كتبي أُصنِّف، وأَحجُّ في كلِّ سنة وأرجع من مكة إلى البصرة. قال البُخاريُّ: وأنا أرجو أن يباركَ اللهُ تعالى للمسلمين في هذه المُصنَّفات[١].

وأما عن زهده رَحِمَهُ اللهُ فقد كان زاهداً بالدنيا، غير آبهٍ بها، أو مُتلهفٍ عليها، حاله مما يقضي منه العجب، كلُّ ذلك يحتسبه عند الله تعالى.

فقد قال أبو سعيد بكر بن منير: حُمِلَ إلى محمد بن إسماعيل بضاعة أنفذها إليه فلانٌ، فاجتمع بعض التُّجار إليه بالعشيَّة فطلبوها منه بربح خمسة آلاف درهم، فقال لهم: انصرفوا الليلة، فجاءه من الغد تجارٌ آخرون فطلبوا منه البضاعة بربح عشرة آلاف درهم، فردَّهم وقال: إني نويتُ البارحةَ أن أدفع إلى الذين طلبوا أمس بها طلبوا أول مرة، فدفعها إليهم بها طلبوا ـ يعني الذين طلبوا أول مرة ـ ودفع إليهم بربح خمسة آلاف درهم وقال: لا أحب أن أنقض نِيَّتي[٢].

وقال ورَّاقه محمد بن أبي حاتم: كان لأبي عبد الله غريمٌ قطع عليه مالاً كثيراً، فبَلَغه أنه قَدِم آمُلَ، ونحن بفِرَبرَ، فقلنا له: ينبغي أن تعبُر، وتأخذه بمالك، فقال: ليس لنا أن نُروِّعه، ثم بلغ غريمه، فخرج إلى خُوارزم، فقلنا: ينبغي أن تقول لأبي سلمة الكُشَاني عامل آمُل؛ ليكتُب إلى خُوارزم في أخذِه، فقال: إن أخذتُ منهم كتاباً طَمِعوا منِّي في كتابٍ، ولستُ أبيع دِيني بدنياي.

فجَهِدْنا، فلم نأخذ حتى كلَّمنا السلطانَ من غيرِ أمره، فكتب إلى والي خُوارزم، فلما بلغ أبا عبد الله ذلك وَجَدَ وَجْداً شديداً، وقال: لا تكونوا أشفقَ عليَّ من نفسي، فكتب كتاباً، وأردفَ تلك الكُتبَ بكُتُبٍ، وكتبَ إلى بعض أصحابه بخُوارزم: أنْ لا يُتعرَّض لغريمه.

---

(١) «تهذيب الأسماء واللغات» ٥٨.

(٢) «تاريخ بغداد» ٢/ ١١.

فرجع غريمُه، وقصد ناحية مَرْو، فاجتمع التُّجار، وأُخبر السلطان، فأراد التَّشديد على الغريم، فكَرِه ذلك أبو عبد الله، وصالح غريمَه على أن يُعطيَه كلَّ سنة عشرة دراهم، وشيئاً يسيراً، وكان المال خمسة وعشرين ألفاً، ولم يصل من ذلك إلى درهم ولا إلى أكثر منه[1].

وقال بكر بن منير: سمعتُ أبا عبد الله البخاريَّ يقول: أرجو أنْ ألقى اللهَ ولا يحاسبني أني اغتبتُ أحداً[2].

قال الحافظ الذهبي: صدق رَحِمَهُ اللهُ، ومن نظر في كلامه في الجرح والتَّعديل عَلِم وَرَعَه في الكلام في الناس وإنصافه فيمن يُضَعِّفُه، فإنَّه أكثر ما يقول: منكر الحديث، سكتوا عنه، فيه نظر، ونحو هذا، وقلَّ أن يقول: فلانٌ كذَّاب، أو يضع الحديث، حتى إنَّه قال: إذا قلتُ: فلان في حديثه نظرٌ، فهو مُتَّهمٌ واهٍ.

وهذا من قوله: لا يحاسبني اللهُ أني اغتبتُ أحداً، وهذا هو والله غايةُ الوَرَع[3].

- ثناءُ أهل العلم عليه:

قال الإمام النَّووي رَحِمَهُ اللهُ: اعلم أنَّ وصف البخاريِّ رَحِمَهُ اللهُ بارتفاع المحلِّ والتَّقدم في هذا العلم على الأمثال والأقران، مُتفقٌ عليه فيما تأخَّر وتقدَّم من الأزمان، ويَكفي في فضله أنَّ مُعظَم من أثنى عليه ونشر مناقبه شيوخُه الأعلام المبرِّزون والحُذَّاق المتقنون[4].

ودُونَك طرَفاً من منها:

قال محمد بن أبي حاتم: سمعتُ محمد بن إسماعيل البخاريَّ يقول: لـمَّا دخلتُ

---

(١) «طبقات الشافعية» ٢/ ٢٢٦.

(٢) «طبقات الحنابلة» لأبي يعلى ١/ ٢٧٦، ط: دار المعرفة.

(٣) «سير أعلام النبلاء» ١٢/ ٤٣٩.

(٤) «تهذيب الأسماء واللغات» ٥٦.

البصرة صرتُ إلى مجلس محمد بن بشَّار فلما خرج وقع بصرُه عليَّ فقال: من أين الفتى؟ قلتُ: من أهل بُخارَى، قال: كيف تركتَ أبا عبد الله؟ فأمسكتُ، فقال له بعضُ أصحابه: رحمك اللهُ، هو أبو عبد الله، فقام فأخذ بيدي وعانقني وقال: مرحباً بمن أفتخرُ به منذ سنين.

وقال الإمام أحمد: انتهى الحفظ إلى أربعة من أهل خُراسان: أبو زُرْعة الرَّازي، ومحمد ابن إسماعيل البخاري، وعبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي[1]، والحسن بن شجاع البَلْخي.

وقال مرَّة: ما أخرَجتْ خُراسان مثل محمد بن إسماعيل.

وقال موسى بن هارون الحمَّال: عندي لو أنَّ أهل الإسلام اجتمعوا على أن ينصبوا مثل محمد بن إسماعيل ما قدروا عليه.

وقال نُعيم بن حمَّاد: محمد بن إسماعيل فَقِيهُ هذه الأمَّة.

وقال محمد بن سَلَام للبخاري: انظر في كُتُبي، فما وجدتَ من خطأ فاضرِبْ عليه كي لا أَرْوِيَه. ففعل ذلك، وكان محمد بن سلام كتبَ عند الأحاديث التي أَحْكَمها محمد بن إسماعيل: رَضِيَ الفتى، وفي الأحاديث الضَّعيفة: لم يَرْضَ الفتى، فقال له بعضُ أصحابه: مَن هذا الفتى؟ فقال: هو الذي ليس مثله: محمد بن إسماعيل.

وقال ورَّاقه محمد بن أبي حاتم: سمعتُ عمر بن حفص الأشقر، سمعتُ عَبْدانَ يقول: ما رأيتُ بعيني شاباً أبصرَ من هذا؛ وأشار بيده إلى محمد بن إسماعيل[2].

وقال الإمام عبد الله بن عبد الرحمن الدَّارمي: رأيتُ العلماء بالحرمين والحجاز والشام والعراق، فما رأيتُ فيهم أجمعَ من أبي عبد الله البُخاريِّ.

---

(١) هو الإمام الدَّارمي صاحب «السُّنن»

(٢) «تاريخ بغداد» ٢/ ٢١-٢٤.

وقال الإمام محمد بن خُزيمة: ما رأيتُ تحت أَدِيم السماء أعلمَ بحديث رسول الله ﷺ من محمد بن إسماعيل.

قال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي: وحسبُك بإمام الأئمة ابن خُزيمة يقول فيه هذا القول مع لُقيِّه الأئمةَ والمشايخ شرقاً ومغرباً.

قال أبو الفضل: ولا عَجَبَ فيه، فإنَّ المشايخ قاطبة أجمعوا على تقدُّمه، وقدَّموه على أنفسهم في عُنْفوان شبابه، وابنُ خزيمة إنما رآه عند كبره وتفرُّده في هذا الشأن[١].

وقال أبو بكر محمد بن حُريث: سمعتُ الفضل بن العباس الرَّازي وسألتُه فقلتُ: أيُّهما أحفظ أبو زُرْعة أم محمد بن إسماعيل؟ فقال: لم أكن التقيتُ مع محمد بن إسماعيل، فاستقبلَني ما بين حُلوانَ وبغداد، قال: فرجعتُ معه مَرْحلةً[٢]، قال: وجَهِدتُ الجهدَ على أنْ أجيء بحديث لا يعرفه فما أمكنني، قال: وأنا أُغْرِبُ على أبي زُرْعة عدد شعره[٣].

وقال الإمام مسلم صاحب «الصحيح»: أشهدُ أنه ليس في الدنيا مثله[٤].

- **مشايخُه وتلاميذُه:**

روى الإمام البُخاريُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تَطْوافه في مجمل رحلاته العِلْمية عن أكثر من ألف شيخٍ من أصحاب الحديث.

قال محمد بن أبي حاتم عنه: كتبتُ عن ألفٍ وثمانين نفساً ليس فيهم إلَّا صاحب حديث. وقال: لم أكتب إلَّا عمن قال: الإيمانُ قولٌ وعملٌ[٥].

---

(١) انظر أقوال مشايخه السابقة عنه في «تهذيب الأسماء واللغات» ٥٥-٥٦.

(٢) المرحلة: ما يقرب من ٢٤ ميلاً.

(٣) «تاريخ بغداد» ٢/ ٢٣.

(٤) «البداية والنهاية» لابن كثير ١٤/ ٥٣١، ط: دار هجر.

(٥) «هدي الساري» ٤٧٩.

وأخرج في كتابه «الصَّحيح» عن ثلاث مئةٍ وأربعة وعشرين شيخاً منهم على التَّحقيق إن شاء الله، بين روايةٍ مُتَّصلة أو مُعلَّقة، مرفوعة أو موقوفة.

وقد كان الإمام البُخاريُّ رَحِمَهُ اللَّهُ ينتقي من أحاديث شيوخه ما صحَّ عنده، فقد قال ورَّاقه محمد بن أبي حاتم: سمعتُ محمد بن إسماعيل يقول: كان إسماعيل بن أبي أُويس إذا انتخبتُ من كتابه نسخ تلك الأحاديث، وقال: هذه الأحاديث انتخبها محمد بن إسماعيل من حديثي[1].

وقد أكثر الإمام البُخاريُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في «الصحيح» من الرِّواية عن عشرين شيخاً تقريباً، أكثرُهم حديثاً عنده:

١- مُسدَّد بن مُسَرهَد، المُتَوفَّى سنة ٢٢٨هـ بالبصرة.

٢- عبد الله بن يوسف التِّنِّيسي، المتوفى سنة ٢١٨هـ بالشام.

٣- قتيبة بن سعيد الثَّقفي، المتوفى سنة ٢٠٤هـ ببَلْخ.

٤- علي بن عبد الله المَدِيني، المتوفى سنة ٢٣٤هـ بالبصرة.

٥- الحَكم بن نافع الحمصي، المتوفى سنة ٢٢٢هـ بالشام.

٦- موسى بن إسماعيل التَّبُوذكي، المتوفى سنة ٢٢٣هـ بالبصرة.

٧- إسماعيل بن عبد الله بن أبي أُويس، المتوفى سنة ٢٢٦هـ بالمدينة.

٨- عبد الله بن محمد الجُعْفي المُسْنَدي، المتوفى سنة ٢٢٩هـ ببُخارى.

٩- آدم بن أبي إياس العسقلاني، المتوفى سنة ٢٢٠هـ بالشام.

١٠- يحيى بن عبد الله بن بُكير، المتوفى سنة ٢٣١هـ بمصر.

١١- محمد بن بشَّار (بُندار) المتوفى سنة ٢٥٢هـ بالبصرة.

١٢- أبو نُعيم الفَضْل بن دُكين، المتوفى سنة ٢١٨هـ بالكوفة.

---

(١) «سير أعلام النبلاء»١٢/ ٤١٤.

وأمَّا تلاميذه أو مَن سمع منه، فخلائقُ يفوقون الحصرَ، فقد نُقِلَ عن محمد بن يوسف الفِرَبْري: أنه سمع «الصَّحيحَ» من البُخاريِّ تسعون ألفاً[1].

ومن أشهر مَن روى عن الإمام البُخاريِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: مسلمُ بن الحجَّاج، صاحب «الصَّحيح»، وإمام الأئمة أبو بكر بن خزيمة صاحب «الصَّحيح»، والحافظ صالح بن محمد جَزَرة، وغيرهم.

وأمَّا الإمام أبو عيسى التِّرمذي صاحب «الجامع الكبير»، فقد تَلمَذَ له وأكثر من الاعتماد عليه في كتابه.

وممَّن روى عنه، رواةُ «الصَّحيح» الأربعة الذين اشتَهر «الصحيح» من رواياتهم، وهم:

- حمَّاد بن شاكر النَّسَفي، المتوفَّى سنة ٢٩٠هـ.
- إبراهيم بن مَعْقِل النَّسَفي، المتوفى سنة ٢٩٤هـ.
- محمد بن يوسف الفِرَبْري، المتوفى سنة ٣٢٠هـ، وهوأشهرُهم.
- منصور البَزْدَوِي، المتوفى سنة ٣٢٩هـ.

وستأتي تراجم هؤلاء الرُّواة في الحديث على «الجامع الصحيح» لاحقاً.

- تصانيفُه:

لقد أثرى الإمامُ البخاريُّ رَحِمَهُ اللَّهُ المكتبةَ الإسلامية بكتب زاخرة، فكانت مُصنَّفاته العمدةَ في الباب، وقد طُبع بعضها غيرَ مرة، وبعضها في عِداد المفقود، وقد ذكر الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» ما وقف عليه من مصنَّفاته، وما لم يقف عليه، وأحال إلى مَن ذكره، وهي :

١ – «الجامع الصَّحيح» وسيأتي الكلام عليه مُستوفًى لاحقاً.

---

(١) «هدي الساري» ٤٩١.

٢- «الأدب المفرد»، مطبوع.

٣- «رفع اليدين في الصلاة»، مطبوع.

٤- «القراءة خلف الإمام»، مطبوع.

٥- «التاريخ الكبير»، مطبوع.

٦- «التاريخ الأوسط»، مطبوع.

٧- «التاريخ الصغير»، مطبوع.

٨- «خلق أفعال العباد»، مطبوع.

٩- «الجامع الكبير»، ذكره محمد بن طاهر المقدسي.

١٠- «المسند الكبير»، ذكره الفِرَبْري.

١١- «التفسير الكبير»، ذكره الفِرَبْري.

١٢- «الضعفاء»، مطبوع.

١٣- «أسامي الصحابة»، ذكره أبو القاسم بن مَنْدَهْ، ونقل منه البغوي في «معجم الصحابة».

١٤- «كتاب الأشربة»، ذكره الدراقطني في «المؤتلِف والمختلِف».

١٥- «كتاب الهبة» ذكره ورَّاقه محمد بن أبي حاتم .

١٦- «المبسوط» ذكره أبو يعلى الخليلي في «الإرشاد في معرفة علماء الحديث».

١٧- «العلل» ذكره أبو القاسم بن منده.

١٨- «الكنى» ذكره أبو أحمد الحاكم.

١٩- «الفوائد» ذكره الترمذي في «الجامع الكبير».

قال الحافظ ابن كثير: وقد ترك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعده علماً نافعاً لجميع المسلمين، فعمَلُه لم ينقطع، بل هو موصولٌ بما أسداه من الصالحات في الحياة، وقد قال رسول الله ﷺ:

«إذا مات ابن آدم انقطع عملُه إلَّا من ثلاثٍ: من علمٍ يُنتفع به»[١].

- وفاته:

وبعد رحلة طويلة في العلم بدأها شاباً، وعاد إلى موطنه بُخارَى شيخاً استقبله عامَّة أهل البلد، ونُصبت له القِبَاب ولم يبقَ مذكورٌ إلَّا استقبله، ونُثِر عليه الدَّنانير والدَّراهم والسُّكَّر الكثير، فبقي أياماً، حتى جرَتْ بينه وبين أميرها محنة، فأمره الأميرُ بالخروج من البلد، فخرج[٢].

قال أبو سعيد بكر بن منير: بعث الأمير خالد بن أحمد الذُّهْلي والي بُخارى إلى محمد بن إسماعيل: أنِ احمل إليَّ كتاب «الجامع» و«التاريخ الكبير» وغيرهما لأسمع منك.

فقال محمد بن إسماعيل لرسوله: أنا لا أُذِلُّ العلمَ ولا أحمله إلى أبواب الناس، فإنْ كانت لك إلى شيء منه حاجة فاحضرني في مسجدي أو في داري، وإن لم يُعجبك هذا فأنت سلطان فامنعني من الجلوس ليكون لي عذرٌ عند الله يوم القيامة، لأني لا أكتمُ العلمَ لقول رسول الله ﷺ: «من سُئل عن عِلْمٍ فكتمه، أُلجم بلِجامٍ من نار».

قال: فكان سبب الوحشة بينهما هذا[٣].

قال ابن عَدِي: سمعتُ عبد القُدُّوس بن عبد الجبار السَّمرقندي، يقول: جاء محمد ابن إسماعيل خَرْتَنْك[٤] وكان له بها أقرباء، فنزل عندهم، فسمعتُه ليلةً يدعو، وقد فرغ

---

(١) «البداية والنهاية» ١٤/ ٥٣٣.

والحديث أخرجه مسلم في «الصحيح» (١٦٣١) من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٢) «سير أعلام النبلاء» ١٢/ ٤٦٣.

(٣) «تاريخ بغداد» ٢/ ٣٣.

والحديث أخرجه أحمد في «المسند» (٧٥٧١)، وأبو داود (٣٦٥٨)، وابن ماجه (٢٦٦)، والترمذي (٢٦٤٩) من حديث أبي هريرة ﷺ، وإسناده صحيح.

(٤) خَرْتَنك بفتح الخاء المعجمة، وسكون الراء، وفتح التاء، وسكون النون بعدها كاف: قرية على أميالٍ من سمرقند في الجانب الشرقي منها، وتُعرف اليوم بـ (خاجا آباد).

من صلاة الليل: اللهُمَّ إنَّه قد ضاقت عليَّ الأرضُ بما رَحُبَت، فاقبِضْني إليك. فما تمَّ الشهر حتى مات، وقبرُه بخَرْتَنك[١].

قال الحسن بن الحسين البزَّاز: تُوفي ليلة السبت عند صلاة العشاء ليلة الفِطر، ودُفن يوم الفطر بعد الظهر يوم السبت غرَّة شوال من سنة ستٍّ وخمسين ومئتين، عاش اثنتين وستين سنة إلَّا ثلاثة عشر يوماً[٢].

قلنا: وبعدُ، فإنَّ هذه أحرفٌ من عُيون مناقبه وصفاته، ودُرر شمائله وحالاته، أشَرْنا إليها إشارات، لكونها من المعروفات الواضحات، ومناقبُه لا تُستقصى لخروجها عن أنْ تُحصى، وهي مُنقسِمة إلى حفظٍ ودِراية، واجتهادٍ في التَّحصيل ورواية، ونُسكٍ وإفادة، ووَرَع وزهادة، وتحقيقٍ وإتقان، وتمكُّنٍ وعِرْفان، وأحوالٍ وكرامات، وغيرها من أنواع المَكرُمات.

ففيما ذكرْنا وأشرْنا إليه أبلغ كفاية للمُستبصر، فرضي اللهُ عن الإمام البُخاريِّ وأرضاه، وجمع بيننا وبينه وجميع أحبابنا في دار كرامته مع من اصطفاه، فجزاه اللهُ عنَّا وعن المسلمين أكمل الجزاء، وحَبَاه من فضله أبلغ الحِباء[٣].

وللاستزادة في سيرة الإمام البخاري يُنظَر:

- «طبقات الحنابلة» لأبي يعلى الفرَّاء ١/ ٢٧١.
- «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي ٢/ ٤.
- «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي ٥٤.
- «تهذيب الكمال» للمزِّي ٢٤/ ٤٣٠.

---

(١) «تاريخ بغداد» ٢/ ٣٤.

(٢) «تاريخ بغداد» ٢/ ٦.

(٣) هاتان الفِقْرتان مقتبَستان من «تهذيب الأسماء واللغات» للإمام النووي ٥٦، بتصرفٍ يسير.

- «تاريخ الإسلام» للذهبي ٦/ ١٤٠.
- « سير أعلام النبلاء» للذهبي ١٢/ ٣٩١.
- «طبقات الشافعية الكبرى» للسُّبكي ٢/ ٢١٢.
- «البداية والنهاية» لابن كثير ١٤/ ٥٢٦.

وقد استوعب من أفرَده بالتَّصنيف صاحبُنا المِفضال الشيخ محمد بن ناصر العجمي ـ حفظه الله ـ في مقدمة تحقيقه لـ«تحفة الأخباري بترجمة البخاري» للحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي، فليُنظرَ.

والحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات

التعريف بـ«الجامع الصحيح»

أولاً: اسمُ الكتاب ودلالتُه:

لقد أفصح الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ بنفسه عن اسم كتابه فوسمه بـ«**الجامع المسنَد الصحيح المختصَر في أمور رسول الله ﷺ وسُننه وأيَّامه**» كما قال غيرُ واحدٍ من أهل العلم[١].

وقد عَقَد الإمام السُّيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه «التَّوشيح على الجامع الصحيح» فصلاً يُبيِّن مقصود هذه التِّسمية في ما مُلخَّصه:

قولُه: «**الجامع**»: إشارةٌ إلى أنه لم يُخَصَّ بصنفٍ دون صنف، ولهذا أورد فيه الأحكام، والفضائل، والأخبار من الأمور الماضية والآتية، وغير ذلك من الآداب والرَّقائق.

وقولُه: «**الصَّحيح**»: إشارةٌ إلى أنَّه ليس فيه شيءٌ ضعيفٌ عنده، فقد قال: ما أدخلتُ في «الجامع» إلَّا ما صحَّ.

وقولُه: «**المسنَد**»: إشارةٌ إلى أنَّ مقصوده الأصلي تخريج الأحاديث التي اتَّصل إسنادُها ببعض الصحابة عن النبيِّ ﷺ، سواء كانت من قوله أو فعله أو تقريره، وأنَّ ما وقع في الكتاب من غير ذلك فإنَّما وقع تبَعاً وعَرَضاً وشَرْحاً لا أصلاً[٢].

قلنا: وقولُه: «**المختصر**»: إشارةٌ إلى أنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يذكر في هذا الكتاب كلَّ مَروِيَّاته ومحفوظاته، وإنَّما ذكر جزءاً يسيراً جداً ممَّا يحفظ، وانتقاه من مرويَّاته انتقاءً.

قال إبراهيم بن مَعْقِل النَّسفي: سمعتُ البخاري يقول: ما أدخلتُ في كتابي «الجامع»

---

(١) انظر رسالة «تحقيق اسمي الصحيحين وجامع الترمذي» للشيخ عبد الفتاح أبو غدة رَحِمَهُ ٱللَّهُ ص٩ وما بعدها.

(٢) «التوشيح شرح الجامع الصحيح» للسيوطي ١/ ٤٣، ط: مكتبة الرشد.

إلَّا ما صحَّ، وتركتُ من الصَّحيح حتى لا يطول[١].

ولقد عَرَضَ الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ «جامعه الصحيح» على الإمام أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني وغيرهم، فاستحسنُوه وشهدوا له بالصِّحة إلَّا في أربعة أحاديث.

قال العُقَيلي: والقولُ فيها قول البخاريِّ، وهي صحيحةٌ[٢].

ثانياً: موضوعُ الكتاب:

يُحدِّثنا عن ذلك الحافظُ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: تقرَّر أنه التزم فيه الصِّحةَ، وأنه لا يُورِد فيه إلَّا حديثاً صحيحاً، وهذا أصلُ موضوعه، وهو مُستفادٌ من تسميته إياه: «الجامع الصَّحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسُننه وأيامه»، ومما نقلناه عنه من رواية الأئمة عنه صريحاً، ثم رأى أنْ لا يُخليَه من الفوائد الفقهية، والنُّكت الحكمية، فاستخرج بفهمه من المتون معاني كثيرة، فرَّقها في أبواب الكتاب بحسب تناسبها، واعتنى فيه بآيات الأحكام، فانتزع منها الدّلالات البديعة، وسلك في الإشارة إلى تفسيرها السُّبل الوسيعة.

قال الشيخ محيي الدين النَّووي: ليس مقصودُ البخاريِّ الاقتصارَ على الأحاديث فقط، بل مرادُه الاستنباط منها، والاستدلال لأبوابٍ أرادها، ولهذا المعنى أخلى كثيراً من الأبواب عن إسناد الحديث، واقتصر فيه على قوله: «فيه فلان عن النبي ﷺ» أو نحو ذلك.

وقد يذكر المتن بغير إسناد، وقد يُورده مُعلَّقاً، وإنَّما يفعل هذا لأنه أراد الاحتجاج للمسألة التي تَرْجم لها، وأشار إلى الحديث لكونه مَعلوماً، وقد يكون مما تقدَّم، وربما

(١) «تاريخ بغداد» ٢/ ٩.

(٢) «هدي الساري» ٧.

تقدم قريباً، ويقع في كثير من أبوابه الأحاديث الكثيرة، وفي بعضها ما فيه حديث واحد، وفي بعضها ما فيه آية من كتاب الله، وبعضها لا شيء فيه البتَّة(١).

قلنا: كذا قال الإمام النَّووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ وتابعه عليه بعضُ أهل العلم والفَضْل، والذي نستظهره والله تعالى أعلم: أنَّ الإمام البُخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان يضع في الغالب تراجمَ كتابه ويشير فيها إلى ما سيخرجه من الأحاديث ويُؤخِّر إخراجها لسبب يَعرِض عنده، إمَّا في اختياره للأسانيد التي سيسوق فيها تلك المتون، أو للمتون نفسها واختيار أنسبها للترجمة المرادة، ثم يعود رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيُخرِّج في تلك الأبواب ما يناسبها عنده من الأسانيد والمتون، ولا يَغيبنَّ عن ذهنك أنَّ الإمام البُخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ ألَّف كتابه في مدَّة طويلة، طالت إلى ستَّ عشرةَ سنة، ومَن تتبَّع صنيعه في أبواب «صحيحه» لَحَظَ ما استظهرناه، والله أعلم.

ويَعضُد هذا ويُقوِّيه؛ أنَّ الإمام البخاريَّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد ذكر في كثير من تراجم أبوابه، أنَّ فيه عن فلان عن النبيِّ ﷺ، ثم تراه يسوقه بسنده في الباب نفسه.

ولقد ذكر الحافظ أبو إسحاق المستملي فيما نقله عنه أبو ذرٍّ الهروي أنه قال: انتسختُ كتابَ البخاري من أصله، كان عند محمد بن يوسف الفِرَبْري، فرأيته لم يَتمَّ بعدُ، وقد بَقِيَتْ عليه مواضع مُبيَّضة كثيرة، منها: تَراجم لم يُثبِت بعدها شيئاً، ومنها: أحاديث لم يُتَرجِم عليها، فأضفنا بعضَ ذلك إلى بعض.

قال أبو الوليد الباجيُّ: ومما يدلُّ على صحَّة هذا القول أنَّ رواية أبي إسحاق [المستملي] ورواية أبي محمد [السَّرَخْسي] ورواية أبي الهيثم [الكُشْمِيهني] ورواية أبي زيد [المروزي]، وقد نسخوا من أصلٍ واحد، فيها التقديمُ والتأخيرُ، وإنما ذلك بحَسَبِ ما قدَّر كل واحد منهم فيما كان في طُرَّةٍ أو رُقعةٍ مضافة أنه من موضعٍ ما فأضافه إليه،

(١) «هدي الساري» ٨.

ويُبيِّن ذلك، أنك تجد ترجمتين وأكثر من ذلك متصلةً ليس بينها أحاديث[١].

ثالثاً: سببُ تصنيف الكتاب:

يُحدِّث البخاريُّ رَحِمَهُ اللَّهُ بنفسه عن ذلك فيقول: كنتُ عند إسحاق بن راهَوَيهِ، فقال لنا بعض أصحابنا: لو جَمعتُم كتاباً مختصراً لسُنن النبيِّ ﷺ، فوقع ذلك في قلبي، فأخذتُ في جمع هذا الكتاب؛ يعني كتاب «الجامع»[٢].

وروي عنه أيضاً قال: رأيتُ النبيَّ ﷺ في المنام، وكأنِّي واقفٌ بين يديه، وبيدي مَرْوحة أذبُّ عنه، فسألتُ بعض المُعبِّرين، فقال: أنتَ تَذبُّ عنه الكذب، فهو الذي حمَلَني على إخراج «الصَّحيح»[٣].

قلنا: ولا يمنع أن يكون الحاملُ له على ذلك كِلا السَّببين: إشارةُ شيخه إسحاق بن راهويه، والرُّؤيا التي رآها.

رابعاً: كيفيةُ تصنيفه للصَّحيح:

قال الإمام البُخاري رَحِمَهُ اللَّهُ: صنَّفتُ كتابي «الصِّحاح» لستَّ عشرةَ سنةً، خرَّجتُه من ست مئة ألف حديث، وجعلتُه حُجَّة فيما بيني وبين الله تعالى[٤].

وقال: ما أدخلتُ في هذا الكتاب إلَّا ما صحَّ، وتركتُ من الصِّحاح كي لا يطول الكتاب[٥].

---

(١) «التعديل والتجريح» لأبي الوليد الباجي ١/ ٣١٠، ط: دار اللواء.

(٢) «تاريخ بغداد» ٢/ ٨.

(٣) «تهذيب الأسماء واللغات» ٥٨.

(٤) «تاريخ بغداد» ٢/ ١٤. ويدخل في العدِّ المذكور الطرقُ المتعددة للحديث الواحد، ويدخل فيه أيضاً الصحيح والضعيف، والمرفوع وغيره، وبذلك يمكن أن تصل الأحاديث والآثار إلى مثل هذا الرقم المذكور، والله تعالى أعلم.

(٥) «الكامل» لابن عدي ١/ ١٤٠، و«تاريخ بغداد» ٢/ ٩.

وقال عبد القُدُّوس بن همَّام: سمعتُ عِدةً من المشايخ يقولون: حوَّل البخاريُّ تراجم «جامعه» بين قبر النبيِّ ﷺ ومنبره ـ الرَّوضة الشريفة ـ وكان يُصلِّي لكل ترجمة ركعتين.

قال الإمام النووي: وقال آخرون: صنَّفه ببُخارَى، وقيل: بمكَّة، وقيل: بالبصرة، وكلُّ هذا صحيح، ومعناه أنه كان يُصنِّف فيه في كل بلدة من هذه البلدان، فإنه بقي في تصنيفه ستَّ عشرة سنة.

وقال أبو عبد الله محمد بن علي: سمعتُ البخاريَّ يقول: أقمتُ بالبصرة خمس سنين مع كتبي أُصنِّف، وأحجُّ في كلِّ سنة، وأرجع من مكة إلى البصرة. قال البخاريُّ: وأنا أرجو أن يباركَ اللهُ تعالى للمسلمين في هذه المصنَّفات[1].

خامساً: عاداتُ الإمام البخاريِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «صحيحه»[2]:

لقد كانت للإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ عادات عِدَّة في «صحيحه» يكثر دَورانُها فيه، ويَحسُن بقارئ «الصَّحيح» أن يُلِمَّ بها، ويقف عليها، وقد بثَّ هذه العادات أصحاب شروح «الصَّحيح» في شروحهم، وَفْقَ أماكن وُرودِها، فنَظَمَ شَذْرَها، وشدَّ أَزْرَها، الشيخُ عبد الحق الهاشمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه «عادات الإمام البُخاري في صحيحه» جمعها من كتب شروح الصَّحيح حيث قال في مقدمته:

هذا الفصل من أهمِّ الفصول الذي يجب حفظه، وقد تتبَّعتُ هذه العادات من الشروح المتقدِّمة، وأخذتها من المواضع المتفرِّقة، وأَوْردتُها مجموعة لإفادة طلبة العلم، مطالعي البُخاري[3].

---

(١) «تهذيب الأسماء واللغات» ٥٨.

(٢) مستفادٌ من كتاب «عادات الإمام البخاري في صحيحه» للعلَّامة الشيخ عبد الحق الهاشمي المكِّي، تحقيق محمد بن ناصر العجمي، وهو فصلٌ من كتاب الشيخ الهاشمي «قمر الأقمار الطَّالع من مشارق الأنوار».

(٣) «عادات الإمام البخاري» ٥٥.

ولقد جاءت عادات الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ على ضَرْبين: ضرب مُتعلِّق بالإسناد، وآخر مُتعلِّق بالتَّفقُّه.

فهذه إشارة مُوجزة لكلا النَّوعين:

أولاً: عادات الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ المتعلِّقة بالإسناد:

تُعرف هذه العادات بالتأمُّل، وإمعان النَّظر في «الصَّحيح»، ومن أهمِّها :

١- أنه لا يُكرِّر الحديث بالإسناد الواحد، بل يُورده لمقتضى كل باب بإسنادٍ آخر ومتى ضاق عليه المخرَجُ تصرَّف فيه بنوعٍ من التصرُّف في الإسناد أو المتن، كالوصل في موضع، والتَّعليق في آخر، وكالإتمام في موضع، والاختصار في آخر، ولا يُورِدُ الحديث بإسنادٍ واحدٍ ومتنٍ واحد إلَّا نادراً.

وللبخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ نيِّفٌ وعشرون حديثاً بإسنادٍ واحدٍ ومتنٍ واحدٍ، فانظرها في «العادات»[1].

فإنْ قال قائلٌ: ولأيِّ أمر كان البُخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ يُكرِّر الحديث؟

فالجواب: أنَّ للإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في إيراد الحديث مُكرَّراً سبعة أغراض:

- إزالة الشُّبهة عن النَّاقلين، فتارةً يروي الرواي الحديث تامّاً، وتارةً مختصراً، فيرويه البخاريُّ كما جاء.
- بيان اختلاف ألفاظ الرُّواة، وذلك حيث اختلفت عبارة الرُّواة، فيحدِّث راوٍ لحديث فيه كلمة محتملة لمعنى آخر، فيُورده البخاري ويُفرد لكلِّ لفظة باباً مُفرَداً، وهذا من أهمِّ المواضع بالمعرفة.
- ترجيح أمرٍ من الأمرين المتعارِضَين من جهة الوصل والإرسال، أو الرفع والوقف،

(١) «العادات» ٥٧-٦١.

منبِّهاً على أنه لا تأثير للآخر عنده.

- دفع توهم الزيادة في الإسناد، وذلك حيث زاد بعض الرُّواة رجلاً في الإسناد. وكان ذلك بحيث يصحُّ عنده أنَّ الرَّاوي سمعه من شيخٍ حديثه عن آخر، ثم لقي الآخر فحدَّثه به، فكان يَروي ذلك الرَّاوي على الوجهين، فيُورد البُخاريُّ الإسناد على الوجهين لإزالة توهم الزيادة في الإسناد.

- التصريح بالسَّماع، فيورد الحديث المُعَنعَن، ثم يُورِد الطريق المصرَّح فيه بالسماع، لاشتراطه ثبوت اللِّقاء.

- إخراج الحديث عن حدِّ الغرابة، وقد يعتقد من ليس من أهل الصَّنْعة أنَّ الحديث مكررٌ.

- بيان طرق الحديث، وذلك حيث اشتمل الحديث على معانٍ، وله طرقٌ، فيُورِده في كل باب من طريقٍ غير الطريق الأول.

٢- **ومن عاداته**: أنه إذا روى عن شيخٍ تَكلَّم فيه بعضُ الأَئمَّة، يُقلِّل الرِّواية عنه، ويأتي بالمُتابعات في الباب نفسه أو في أبواب متفرقة تقويةً لروايته.

٣- **ومن عاداته**: اختصار الحديث، وغالباً يفعل ذلك إذا كان الحديث موقوفاً وفيه حرفٌ حُكِم برفعه، فيقتصر على المرفوع ويحذف الباقي لعدم تعلُّقه بموضوع الباب، وهذا من أخفى المواضع.

٤- **ومن عاداته**: تقطيع الحديث، وذلك حيث يكون الحديث مُشتمِلاً على جُملٍ متعدِّدةٍ، فيقطِّع الإمام البخاري الحديث ويُورِد كل جملة منه في بابها المناسب. وهنا تظهر عَبقريَّة الإمام وفِقْهه.

٥- **ومن عاداته**: أنه إذا أَوردَ الحديث عن غير واحدٍ من مشايخه، فإنَّ اللَّفظ يكون للآخر منهم.

٦- **ومن عاداته**: أنه إذا تحول من إسنادٍ، ساق المتن على لفظ الثاني.

٧- **ومن عاداته**: أنه يُكثر ذكر المتابعات.

ومتابعاتُه أشكلُ من متابعات غيره من المُصنِّفين، ولا يذكر المُتابَع عليه غالباً، فلا يَعرف ذلك إلَّا من عَرَف طبقات الرُّواة ومشاركتهم في لقاء الشُّيوخ.

٨- **ومن عاداته**: أنه يختار من الإسناد العوالي، وأعلاها عنده الثُّلاثِيَّات[1]، وأطول ما عنده من الأسانيد، الإسناد التُّساعِي، وله حديث واحد في (٧١٣٥).

٩- **ومن عاداته**: أنه يختار من الأسانيد ما هو موصوفٌ بأصحِّ الأسانيد.

مثل: مالك، عن نافع، عن ابن عمر.

والنَّخعي، عن علقمة، عن ابن مسعود.

وعبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة.

١٠- **ومن عاداته**: أنه لا يُفرِّق بين التَّحديث والإخبار، والإنباء والسَّماع.

وقد عقد الإمام البُخاري رَحِمَهُ اللَّهُ باباً في «الصَّحيح» في كتاب العلم قال فيه: بابُ

---

(١) وقد أفردَ هذه الثلاثيات وشرَحها كثيرٌ من أهل العلم، وهي تدور على أسانيد خمسة:

١- أكثرها: المكّي بن إبراهيم، عن يزيد بن أبي عُبيد، عن سلمة بن الأكوع ﷺ.
وأحاديثه في (١٠٩، ٤٩٧، ٥٠٢، ٥٦١، ٢٠٠٧، ٢٢٨٩، ٢٩٦٠، ٣٠٤١، ٤٢٠٦، ٥٤٩٧، ٦٨٩١).

٢- أبو عاصم الضَّحاك بن مخلد، عن يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة بن الأكوع ﷺ.
وأحاديثه في (١٩٢٤، ٢٢٩٥، ٢٤٧٧، ٤٢٧٢، ٥٥٦٩، ٧٢٠٨).

٣- محمد بن عبد الله الأنصاري، عن حُميد الطويل، عن أنس ﷺ.
وأحاديثه في (٢٧٠٣، ٤٤٩٩، ٦٨٩٤).

٤- خلَّاد بن يحيى، عن عيسى بن طَهْمان، عن أنس ﷺ.
وله حديث واحد في (٧٤٢١).

٥- عصام بن خالد، عن حَرِيز بن عثمان، عن عبد الله بن بُسر ﷺ.
وله حديث واحد في (٣٥٤٦).

قول المحدِّث: «حدثنا» أو «أخبرنا» أو «أنبأنا».

في حين أنَّ الإمام مسلماً يذهب إلى التَّفريق بينها في «صحيحه».

١١ - ومن عاداته: أنه ينقل الحديث من صحائف التَّابعين عن الصحابة.

فمسلك الإمام البُخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في مثل ذلك أن يذكر الحديث الأول من الصحيفة، ثم يذكر ما يريد ذكره في الباب.

مثاله: ساق البخاريُّ الإسناد في (٢٣٨) عن أبي الزِّناد أنَّ الأعرج حدَّثه أنه سمع أبا هريرة أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «نحن الآخرون السَّابقون»، ثم قال (٢٣٩) : وبإسناده قال: «لا يبولن أحدُكم في الماء الدَّائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه».

١٢ - ومن عاداته: أنه يُترجِم لشيءٍ ثم يذكر فيه حديثاً كما سمعه من شيخه جملة؛ لتضمُّنه موضع الدّلالة المطلوبة منه وإنْ لم يكن باقيه مقصوداً.

١٣ - ومن عاداته: إيراد المُعلَّقات، وله في إيرادها أغراضٌ ومقاصدُ، كالاستشهاد والتَّقوية، أو بيان اختلاف وغير ذلك.

وقد يُخلِي كثيراً من الأبواب عن الحديث المُسنَد، ويكتفي بالمعلَّق لنُكتة يراها، وفائدة بديعة استنبطها بفهمه الثاقب.

ثانياً: عادات الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ المتعلِّقة بالفِقْه في تراجمه:

معلوم أنَّ الإمام البُخاري رَحِمَهُ اللَّهُ قد عَمَدَ مع تخريج الأحاديث الصِّحاح إلى استنباط الفوائد الفقهية منها، ولقد أودع في تراجم أبواب «صحيحه» سرَّ الاستنباط، وفرَّق فيها علماً كثيراً، حتى قال كثيرٌ من أهل العلم والفضل: «فِقْه البُخاريِّ في تراجمه». ومن أهم عاداته في فقه التراجم:

١ - أنه يُؤثر الخفيَّ على الجليِّ، ومن هنا يُشكِل على الكثير وجهُ مناسبة الحديث للباب، ويزول هذا الإشكال عند إمعان النَّظر والتأمُّل وإعمال الفِكْر.

٢- **ومن عاداته**: أنه يعقد الترجمة، ثم يذكر فيها آيةً ثم يذكر فيها حديثاً مرفوعاً متصلاً، ثم يذكر فيها أثراً عن صحابيٍّ، أو فتوى تابعي.

وهذا لازم للمُجتهِد، ولكنه مع ذلك لا يتعرض لطريق الاستدلال، بل يترك ذلك لتدبُّر أهل العلم.

٣- **ومن عاداته**: أنه يعقد الباب ثم يذكر حديثاً معلَّقاً أو أثراً، وذلك لكونه لم يجد حديثاً مُسنداً على شرطه، أو لإرشاد الطالب إلى تتبُّع الحديث.

قلنا: أو للعودة إلى تَبييضه وتحريره، كما ذكرنا آنفاً في (موضوع الكتاب).

٤- **ومن عاداته**: أنه يعقد الترجمة بالآية، ويكتفي بها على ذلك، فكأنَّه يشير إلى أنَّ هذه الترجمة دعوى دليلها معها.

٥- **ومن عاداته**: أنه يعقد الباب بلا ترجمة، فأبدى الشُّرَّاح ثمَّةَ احتمالات، أحسنها: أنه كالفَصْل من الباب السَّابق، ويُنظر ذلك في طيَّات الشُّروح.

٦- **ومن عاداته**: أنه لا يُعيد الترجمة في «صحيحه» إلَّا إذا كانت الترجمة ذات شِقَّين، وقد يكرِّر الترجمة إذا كان في الكلمة اختلاف في التفسير، كقوله: «باب لا هامَة» فإنه كرَّره في الطب في موضعين للاختلاف في تفسير «هامة» قال الحافظ: كذا للجميع، ثم ترجم بعد سبعة أبواب «باب لا هامة» قال: وهذا من نوادر ما اتَّفق له أن يُترجم للحديثين في موضعين بلفظ واحد.

ثم قال: ثم ظهر لي أنه أشار بتكرار هذه الترجمة إلى الخلاف في تفسير الهامة[١].

٧- **ومن عاداته**: أنه يُبوِّب بلفظ إحدى الرِّوايات ثم يُورد الحديث بلفظٍ آخر.

٨- **ومن عاداته**: أنه يترجم بلفظ حديث ليس على شرطه، أو بلفظٍ يومىء إلى معناه ثم يُورد في الباب حديثاً شاهداً له يُؤدِّي معناه بأمر ظاهرٍ أو خَفيٍّ.

---

(١) «الفتح» ١٠/ ٢١٥، ٢٤١.

مثال: «باب الأمراء من قريش» وهذا لفظُ حديثٍ ليس على شرطه، ثم أورد حديث (٧١٤٠): «لا يزال هذا الأمر في قريش» يُؤدِّي معناه.

٩- **ومن عاداته**: أنه كثيراً ما يُترجم بلفظ الاستفهام.

وهذا حيث لا يتَّجه به الجزم بأحد الاحتمالين، ويُشير إلى أنَّ للناظر مجالاً وتعارُضاً.

١٠- **ومن عاداته**: أنه يترجم لأمرٍ ظاهره قليل الفائدة، ولكنه إذا تحققه المتأمل استفاد.

١١- **ومن عاداته**: أنه يترجم بمسألة اختلفت فيها الأحاديث، فيأتي بتلك الأحاديث على اختلافها ليُقرِّبها إلى الفَقِيه من بعده.

١٢- **ومن عاداته**: أنه إذا تعارضت عنده الأدلة، وعنده وجهُ التَّطبيق بينهما بحمل كلِّ واحدٍ على مَحمَلٍ صحيح، فيترجم بذلك المَحمَل إشارة إلى وجه التَّطبيق.

١٣- **ومن عاداته**: أنه يستدل بجواز الأمر بعموم الألفاظ.

١٤- **ومن عاداته**: أنه يستنبط المسائل باصطلاحات الأُصوليين كدلالة النصِّ، وعبارة النصِّ، وإشارة النصِّ، واقتضاء النصِّ، وعموم النصِّ، وأحياناً يستنبط بحمل النَّظير على النظير، وبقياس العلة، وقياس الدّلالة.

١٥- **ومن عاداته**: أنه كثيراً ما يأتي بشواهد الحديث من الآيات، وبشواهد الآيات من الأحاديث، وهذا لا يدرك إلَّا بفهم ثاقب، وقلب حاضر.

١٦- **ومن عاداته**: أنه يترجم بلفظ فيه احتمال أكثر من معنى واحد، فيعيِّن أحد الاحتمالين بالحديث، وقد يكون الإجمال في الحديث، والتعيين في الترجمة، فكأنه يشير إلى أنَّ في الترجمة تأويل الحديث.

١٧- **ومن عاداته**: أنه إذا أُورِدَ في الحديث لفظٌ من ألفاظ القرآن الكريم يفسِّره للإفادة، وله حِرْص شديد على ذلك.

قلنا: وغالب ما ينقله من «مجاز القرآن» لأبي عبيدة مَعْمر بن المثنى، وينقل عن غيره

أيضاً من أصحاب معاني القرآن وغريبه، كالفرَّاء وأبي عُبيدٍ.

١٨- ومن عاداته: أنه يُراعي في إيراد كلِّ كتاب من كتب هذا «الجامع» مناسبته بالكتاب الذي قبله، كما يراعي ذلك في الأبواب، وهذا ظاهر لمن أَمْعَن النَّظر.

وقد عقد الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فصلاً حكى فيه كلام شيخه شيخ الإسلام أبي حفص البُلقيني في مناسبة ترتيب الكتاب[١].

فهذه أهم ما ذكره الشُّرَّاح من عادات البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تصنيفه، فهي إشارات ومن تأمَّل وتلمَّح وأَمعَن النَّظر ظَفَر، والله الموفِّق.

سادساً: شرطُ البخاري في «الصَّحيح»:

قال ابن طاهر المقدسي: اعلم أنَّ البُخاري ومسلماً ومن ذُكر بعدهم ـ أي: باقي الأئمة الستة ـ لم يُنقَل عن واحدٍ منهم أنه قال: شرطتُ أن أُخرج في كتابي ما يكون على الشرط الفلاني، وإنَّما يُعرَف ذلك مِن سَبْر كتبهم، فيُعلَم بذلك شرط كلِّ رجل منهم[٢].

لكن من المتأصَّل عند جمهور المُحدِّثين، وهو محلُّ اتفاق عند المحقِّقين: أنَّ حَدَّ الحديث الصَّحيح: ما اتصل سنده برواية العَدْل الضابط عن مثله إلى مُنتهاه من غير شُذوذٍ ولا عِلَّة.

- اشتهار الراوي بطلب الحديث والعناية به:

والشُّهرة تُعرف بتعدُّد الرُّواة عن الراوي الواحد.

قال الحافظ ابن حجر: الظاهر من تصرف صاحبي «الصحيح» اعتبار ذلك، إلَّا أنهما حيث يحصل للحديث طرقٌ كثيرة يستغنون بذلك عن اعتبار ذلك، والله أعلم[٣].

---

(١) «هدي الساري» ٤٧٠-٤٧٣.

(٢) «شروط الأئمة الستة» ١٠.

(٣) «النكت على ابن الصلاح» ١/ ٢٣٨، ط: دار الراية.

ولما قال ابن طاهر المقدسي: ما ادَّعاه الحاكم أبو عبد الله أنَّ شرط البخاري ومسلم أن يكون للصحابي راويان فصاعداً، ثم يكون للتابعي المشهور راويان ثقتان... إلى آخر كلامه، فمُنْتَقَضٌ عليه بأنَّهما أخرجا أحاديث جماعة من الصحابة ليس لهم إلَّا راوٍ واحدٌ[1]. تعقَّبه الحافظ ابن حجر بقوله: والشرط الذي ذكره الحاكم وإن كان مُنتقَضاً في حقِّ بعض الصحابة الذين أخرج لهم، فإنه مُعتبَرٌ في حقِّ مَن بعدهم، فليس في الكتاب[2] حديثٌ أصلٌ من رواية مَن ليس له إلَّا راوٍ واحدٌ فقط[3].

- اعتبار حال الشيخ في الرُّواة عنه:

قال الحافظ ابن حجر ملخِّصاً كلام الحافظ أبي بكر الحازمي[4]: ومذهبُ من يخرج الصحيح أن يعتبر حال الرواي العدل في مشايخه العدول، مثال ذلك: أنَّ أصحاب الزهري على خمس طبقات، ولكلِّ طبقة منها مزيَّة على التي تليها:

- فمن كان في الطبقة الأولى فهو الغاية في الصِّحة، وهو مَقصَدُ البخاري، وقد جمعت هذه الطبقة بين الحفظ والإتقان، وبين طول الملازمة للزُّهري، حتى كان فيهم من يُزامِله في السفر، ويلازمه في الحضر، مثل: مالك بن أنس، ويونس بن يزيد الأَيلي، وعُقيل بن خالد الأَيلي، وسفيان بن عيينة، وشعيب بن أبي حمزة.

- والطبقة الثانية شاركت الأولى في التَّثبت، إلَّا أنَّها لم تُلازم الزهري إلَّا مدة يسيرة فلم تُمارِس حديثه، فكانوا في الإتقان دون الأُولى، مثل: الأوزاعي، والليث بن سعد، وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر، وابن أبي ذئب.

والطبقة الثالثة جماعة لزموا الزهريَّ مثل أهل الطبقة الأولى، غير أنهم لم يسلموا من

---

(١) «شروط الأئمة الستة» ١٤.

(٢) أي: كتاب «صحيح البخاري».

(٣) «هدي الساري» ٩ بتصرف.

(٤) في كتابه «شروط الأئمة الخمسة» ٣٩-٤٧.

غوائل الجرح، فهم بين الرد والقبول، مثل: جعفر بن بُرْقان، وسفيان بن حسين، وإسحاق بن يحيى الكَلْبي.

إلى آخر الطبقات.

ثم قال: فأما الطبقة الأولى فهُم شرط البخاري، وقد يُخرِّج من حديث أهل الطبقة الثانية ما يعتمده من غير استيعاب، وأمَّا مسلم فيخرِّج أحاديث الطبقتين على سبيل الاستيعاب، ويُخرِّج أحاديث أهل الطبقة الثالثة على النحو الذي يصنعه البخاري في الثانية[1].

ثم قال الحافظ ابن حجر: وأكثر ما يُخرِّج البُخاري حديث الطبقة الثانية تعليقاً، وربما أخرج اليسير من حديث الطبقة الثالثة تعليقاً أيضاً.

ثم قال: وهذا المثال الذي ذكرناه في حقِّ المُكثرين، فيقاس على هذا أصحاب نافع، وأصحاب الأعمش، وأصحاب قتادة، وغيرهم، فأمَّا غير المكثرين فإنَّما اعتمد الشيخان في تخريج أحاديثهم على الثِّقة والعدالة وقلَّة الخطأ، لكن منهم من قَوِيَ الاعتمادُ عليه فأخرجا ما تفرَّد به كيحيى بن سعيد الأنصاري، ومنهم من لم يقوَ الاعتمادُ عليه فأخرجا له ما شاركه فيه غيره وهو الأكثر[2].

- **ثبوت اللقاء:**

اعلم أن الإمام البخاريَّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يُصرِّح بهذا الشرط ولا بغيره في «صحيحه»، وإنَّما استنبطه العلماء من خلال استقراء عمله في «الصحيح» وإيراده للمتابعات لجملة من الأحاديث التي في أسانيدها عنعنة، ولَحَظوا تنبيهه على كون الراوي سمع أو لم يسمع ممن روى عنه في كثير من تراجم كتابه «التاريخ الكبير»، كما فَهِمَ بعضُهم من ردِّ الإمام

---

(١) «هدي الساري» ٩- ١٠ بتصرُّف.

(٢) «هدي الساري» ١٠.

مسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ على من يشترط هذا الشرط في مقدمة «صحيحه» أنه يعني بذلك البخاريَّ وابنَ المديني، فقد قال النَّووي في شرحه للمقدِّمة في «باب صحة الاحتجاج بالحديث المُعَنعَن»: واحتجَّ مسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ بكلامٍ مختصرُه: أنَّ المُعَنعَن عند أهل العلم محمولٌ على الاتصال إذا ثبت التلاقي مع احتمال الإرسال، وكذا إذا أمكن التلاقي، وهذا الذي صار إليه مسلم قد أنكره المُحقِّقون وقالوا: هذا الذي صار إليه ضعيفٌ، والذي ردَّه هو المختار الصحيح الذي عليه أئمة هذا الفنِّ عليُّ بن المديني والبخاري وغيرهما(١).

واعتبار البخاريِّ ثبوتَ اللقاء والسماع شرطاً لصحة الحديث في «صحيحه»، فهذا محلُّ اتفاق بين المحققين من أهل هذه الصنعة، وأما اعتبار هذا الشرط في خارج «الصحيح» فهو محلُّ خلاف بينهم، وهو بحاجة إلى بحث واستقراء ليس هذا مكانه.

سابعاً: تراجمُ البخاري:

إنَّ إحسان تبويب أيِّ كتاب وترتيب كُتبه وأبوابه والدِّقة في ذلك مُهِمٌّ جداً في إظهار القِيمة العِلْميَّة لذلك الكتاب، لأنَّ حُسن اختيار تراجم الأبواب وحُسن ترتيبها يدلُّ على صفاء ذهن المؤلِّف وسَعَة اطِّلاعه وفِقْهه، كيف لا، والإمام البُخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ من مجتهدي أئمة الحديث وأعلامه، وقد بثَّ فِقْهه وأراءه في تراجم أبوابه، حتى تَميَّز بذلك، وعُرف صنيعُه بين العلماء الحُذَّاق، ولم يَقْدِروا على ركوب الصَّعب الذي ركبه، فدلَّت تِيْكَ التراجمُ على سَعَة أُفقِه، وعميق فِقْهه، حتى قال غيرُ واحدٍ من العلماء الكِبَار: فِقهُ البخاري في تراجمه.

وقال ابن المنيِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ يصف صنيع الإمام البُخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أبوابه: كان البخاريُّ لطيف الأخذ بفوائد الحديث، دقيق الفِكْرة فيها، وكان ربَّما عَرَض له الاستدلالُ على

(١) «شرح النووي لمقدمة مسلم»١/ ١٢٧، ط: المصرية. وراجع كتاب «السَّنَن الأَبين والمَورِد الأَمعَن في المحاكمة بين الإمامين في السَّند المُعَنْعن» لابن رُشيد الفِهْري السَّبْتي المتوفَّى سنة ٧٢١ هـ.

الترجمة بالحديث الواضح المطابِق، فعَدَل إلى الأخذ من الإشارة والرَّمز به، وكان على الصَّواب في ذلك، لأنَّ الحديث البَيِّن يستوي الناسُ في الأخذ منه، وإنَّما يتفاوتون في الاستنباط من الإشارات الخفيَّة، ولم يكن مقصود البخاريِّ كغيره، يملأ الصُّحف بما سُبِق إليه، وبما يُعتمَد في مثله على الأفهام العامة، وإنما كان مقصدُه فائدة زائدة[1].

ومن هنا حَظِيَت تراجمُ البخاري بمصنَّفات مُستقلَّة لبيان منهجه فيها وفِقْهه، فضلاً عمَّا حَظِيَت به من عنايةٍ في أثناء شُروح «الصَّحيح»، فمن ذلك ما قاله الحافظ ابنُ حجر:

- وقد جمع العلَّامة ناصر الدِّين أحمد بن المنيِّر خطيب الإسكندرية من ذلك أربع مئة ترجمة وتكلَّم عليها.

- ولخَّصها بدرُ الدين بن جَماعة، وزاد عليها أشياء[2].

- وتكلَّم على ذلك أيضاً بعض المغاربة، وهو محمد بن منصور بن جماعة السِّجِلْماسي، ولم يُكثِرْ من ذلك، بل جملة ما في كتابه نحو مئة ترجمة، وسمَّاه: «فك أغراض البخاري المبهَمة في الجمع بين الحديث والترجمة»

- وتكلَّم أيضاً على ذلك: زين الدين علي بن المنيِّر أخو العلَّامة ناصر الدين في شرحه عن البخاري، وأمعنَ في ذلك.

- ووقفتُ على كتابٍ اسمه: «ترجمان التراجم» لأبي عبد الله بن رُشَيد السَّبْتي يشتمل على هذا المقصد، وصل فيه إلى كتاب الصيام، ولو تمَّ لكان في غاية الإفادة وإنه لكثير الفائدة مع نقصه. والله تعالى الموفق[3].

قلنا: ومن الكتب أيضاً في ذات الموضوع:

---

(١) «المتواري على أبواب البخاري» ٨٧.

(٢) واسم كتابه: «مناسبات تراجم البخاري»، مطبوع.

(٣) «هدي الساري» ١٤.

- «شرح تراجم أبواب البخاري» للشيخ وليِّ الدين الدّهلَوي، مطبوع.

- «الأبواب والتراجم للبخاري» للكاندهلوي.

إلى غير ذلك من الكتب والدراسات حول التراجم والأبواب[1].

وتنقسم تراجم الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى ثلاثة أنواع:

النَّوع الأول: التراجم الظاهرة الواضحة، وهي الترجمة المطابقة لمضمون الباب بصورة واضحة، ولا تحتاج لإعمال الفِكْر.

النَّوع الثاني: التراجم الخَفِيَّة التي تحتاج إلى إعمال نَظَرٍ لاستنباط مطابقتها لأحاديث الباب.

وفي هذا النَّوع من التراجم يظهر فِقْه الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ ودقَّة استنباطه ودقيق نظره، وبديع فُنونه، وعُمق غَوْصه في دقائق المسائل، فهو في استنباط الأحكام والفوائد يسلك مَسلَكَ الفقهاء من تأويل النَّصِّ وتفسير المُشكِل، ويسلك في ذلك طريق الإشارة، فيظن بعض القُرَّاء عدمَ الترابط بين الترجمة وحديث الباب، ولكن إذا تأمَّل وجد ارتباطاً قوياً.

النَّوع الثالث: التراجم المُرسَلة: وهي التي اقتصر فيها البخاري بكلمة (باب) ولم يذكر لها عنواناً، وهذا النَّوع غالباً ما يكون مضمون الباب مُتَّصلاً بالباب السَّابق مُكمِّلاً له، فينفصل لفائدةٍ زائدة في مضمونه[2].

أو أنَّ البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ بيَّض له ليعود بعدُ لتحريره وترجمته بما يناسب مكانه.

هذه نظرةٌ عاجلة حول تراجمه، وحقُّ هذه الموضوعات أنَّ تُفرَد في أبحاثٍ علميَّة

---

(١) وللاستزادة يُنظَر في ذلك كتاب «إتحاف القاري بمعرفة جهود العلماء على صحيح البخاري» لمحمد عصام الحسيني.

(٢) ينظر: «الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيح» د. نور الدين عتر ٢٧٢-٢٩٨.

مُتخصِّصة استقرائية، لتخرج بالنَّتائج المستوعِبة الدَّقيقة، وليس هذا مكانها، والله الموفِّق.

ثامناً: المعلَّقات:

المراد بالتَّعليق: ما حُذف من مُبتدأ إسناده واحد فأكثر ولو إلى آخر الإسناد.

والتَّعليق في «صحيح البخاري»: أن يحذف من أول الإسناد رجلاً فصاعداً، مُعبِّراً بصيغة لا تقتضي التَّصريح بالسَّماع، مثل: قال، ورَوَى، وزاد، وذَكَر، أو يُروى، ويُذكر، ويقال، وما أشبه ذلك من صيغ الجزم والتَّمريض(١).

وقد أكثر الإمام البُخاري رَحِمَهُ اللهُ من إيراد التَّعليقات في تراجم الكتاب، فقد أحصاها الحافظ ابن حجر فبلغت ألفاً وثلاث مئة وواحداً وأربعين، وأكثرُها مُخرَّج في أصول مُتونه، والتي لم يُخرِّجها مئة وستون حديثاً، وَصَلَها الحافظ ابنُ حجر في تأليف مستقلٍّ سمَّاه «التَّوفيق في وصل التعليق»، وفيه من المتابعات والتَّنبيه على اختلاف الرِّوايات ثلاث مئة وواحد وأربعون حديثاً(٢).

ولقد تنوَّعت أغراضُ الإمام البخاري رَحِمَهُ اللهُ من إيراد التَّعليقات، فتارةً يُورِدُ المعلَّق لبيان معنًى في ترجمة الباب، وتارةً لبيان سماعٍ لراوٍ تُكلِّم في سماعه من شيخه، وغير ذلك من الفوائد الإسنادية، وتارةً لاستحسانه سياقَ المتن من جهة الطريق الذي يعلِّقه، وتارةً أخرى لبيان الخلاف في الحكم الشرعي المذكور في الترجمة، وتارةً يورد الحديث مُعلَّقاً تجنُّباً للتكرار، إذ من قاعدته أنه لا يُكرِّر إلَّا لفائدة، فإذا اشتمل المتن على أحكام واحتاج البُخاريُّ إلى تكراره، فإنه يتصرَّف بالإسناد بالاختصار خشية التطويل.

وتنقسم المُعلَّقات إلى قسمين:

أحدهما: ما وصله البخاريُّ نفسه في موضع آخر من كتابه بالسَّند نفسه أو من

---

(١) «تغليق التعليق» لابن حجر ٢/ ٧-٨ ، ط: دار عمار.

(٢) «هدي الساري» ٤٦٩.

طريقٍ آخر بمعنى المتن المعلَّق، وهذا هو الأكثر الغالب من هذه المُعلَّقات، وإنَّما علَّقها البخاريُّ للأسباب التي ذكرناها آنفاً.

والقسم الآخر: ما لم يصله البخاري في «الصحيح» ولم يُوجَد في الكتاب إلَّا مُعلَّقاً، وهذا القسم ربما ذكره البخاري بصيغة الجزم، وربما ذكره بصيغة التَّمريض. ولا يخلو هذا القسم أن يقع فيه ما هو صحيح وما هو دونه على تفصيلٍ في ذلك ليس هذا مكانه، وإنما في أثناء الأبحاث العِلميَّة القائمة على الاستقراء، وفي إيراد كل نوع أهدافٌ وفوائدُ لا تخرج عن الأغراض التي ذكرناها آنفاً، والله تعالى أعلم.

تاسعاً: الأحاديث المنتقَدَة في الصَّحيح:

لقد أخَذَ الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ على نفسه في تصنيف كتابه «الصحيح» أن لا يُدخِلَ فيه إلَّا ما صحَّ عنده، حيث قال رَحِمَهُ اللَّهُ: ما أدخلتُ في هذا الكتاب إلَّا ما صحَّ، وتركتُ من الصِّحاح كي لا يطولَ الكتاب[1].

فظاهرٌ من قوله رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ كلَّ ما في كتابه من الأحاديث المسنَدة صحيحة عنده، إلَّا أنه أحبَّ أن لا ينفرد برأيه في تلك الأحاديث، وأن يستأنس برأي غيره في ذلك، ومن هنا رَغِبَ في عرضه على غيره من أهل العلم والفضل من نُقَّاد الحديث وعِلَلِه.

قال أبو جعفر العُقيلي: لما ألَّف البخاريُّ رَحِمَهُ اللَّهُ كتاب «الصحيح» عرضه على أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني وغيرهم، فاستحسنُوه وشهدوا له بالصِّحة إلَّا في أربعة أحاديث.

قال العُقَيلي: والقولُ فيها قول البخاريِّ، وهي صحيحةٌ[2].

ولقد ثارت ثائرات معاصرة حول أحاديث «الصحيحين» معوجَّة، لم تسلك سبيل

---

(١) «الكامل» لابن عدي ١/ ١٤٠، و«تاريخ بغداد» ٢/ ٩.

(٢) «هدي الساري» ٧، ٤٨٩.

أهل العلم والمعرفة، ونادت بردِّ كثير من أحاديث «الصحيحين» بزعم مخالفتها للقرآن أو للعقل، وغَفَل هؤلاء عن أنَّ هذه المخالفة نبتت في تصوراتهم وعقولهم، ولو عرضوا استشكالاتهم وغَفَلاتهم على أهل العلم الرَّاسخين في علم الحديث، لبانَ لهم ضعفُ ما ذهبوا إليه، وانكشفت عنه غياهِبُ الشُّبَه بنور السُّنة والفهم الصحيح، ولَيتَهم اعتبروا بحال بعض السابقين الذين أخذوا على بعض الأحاديث في «الصحيحين» وإجابة كبار أهل العلم عليها وإزالة الإشكال والوهم فيها، فما بالهم يعيدون إثارة الشبهة دون النظر في أجوبة العلماء السابقين عنها.

ولهذا وغيره قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ مُبيِّناً منزلة أحاديث «الصحيحين»: ومن الصَّحيح ما تلقَّاه بالقَبُول والتَّصديق أهلُ العلم بالحديث كجمهور أحاديث البخاري ومسلم؛ فإنَّ جميع أهل العلم بالحديث يجزمون بصحة جمهور أحاديث الكِتَابين وسائر الناس تَبعٌ لهم في معرفة الحديث، فإجماع أهل العلم بالحديث على أنَّ هذا الخبر صِدْق، كإجماع الفُقهاء على أنَّ هذا الفعل حلالٌ أو حرامٌ أو واجبٌ، وإذا أجمع أهل العلم على شيء فسائرُ الأمة تبعٌ لهم؛ فإجماعهم معصومٌ لا يجوز أنْ يُجمِعوا على خطأ[1].

وقال أيضاً: وأمَّا ما اتَّفق العلماء على صحَّته فهو مثل ما اتَّفق عليه العلماء في الأحكام، وهذا لا يكون إلَّا صدقاً، وجمهور متون «الصَّحيح» من هذا الضَّرْب وعامة هذه المتون تكون مَرْوية عن النبيِّ ﷺ من عدَّة وجوه رواها هذا الصاحب وهذا الصاحب من غير أن يَتواطآ، ومثل هذا يُوجب العلم القطعي[2].

وقال أيضاً: وإذا كان الخبر قد تواتر عند قوم دون قوم وقد يحصل العلمُ بصدقه

---

(١) «مجموع الفتاوى» ١٨ / ١٧.

(٢) المصدر السابق ١٨ / ٢٢.

لقوم دون قوم، فمن حَصَلَ له العلمُ به وجب عليه التَّصديق به والعمل بمقتضاه كما يجب ذلك في نظائره، ومن لم يحصل له العلم بذلك فعليه أن يُسلِّم ذلك لأهل الإجماع الذين أجمعوا على صحَّته، كما على الناس أن يُسلِّموا الأحكام المُجمَع عليها إلى من أجمع عليها من أهل العلم؛ فإنَّ الله عَصَمَ هذه الأُمة أن تجتمع على ضلالة، وإنما يكون إجماعها بأنْ يُسلِّم غيرُ العالم للعالِم؛ إذ غير العالم لا يكون له قول، وإنَّما القول للعالِم، فكما أن من لا يعرف أدلَّة الأحكام لا يُعتَدُّ بقوله، فمن لا يَعرِفُ طرق العلم بصحة الحديث لا يُعتَدُّ بقوله، بل على كل من ليس بعالم أن يَتَّبع إجماعَ أهل العلم[1].

ويقول العلَّامة أحمد شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ مُعلِّقاً على قول ابن الصَّلاح في ردِّه على ابن حزم في حديث الملاهي: الأُمة تلقَّت هذَيْن الكتابين بالقَبول، سوى أحرفٍ يسيرة انتقدَها بعضُ الحُفَّاظ، كالدَّارقطني وغيره؛ قال رَحِمَهُ اللَّهُ: الحقُّ الذي لا مِرْيَةَ فيه عند أهل العلم بالحديث من المحقِّقين، وممن اهتدى بهديهم وتبعهم على بصيرة من الأمر، أنَّ أحاديث «الصَّحيحين» صحيحة كلُّها، ليس في واحدٍ منها مَطعنٌ أو ضعفٌ، وإنَّما انتقد الدَّارقطني وغيرُه من الحفَّاظ بعض الأحاديث، على معنى أنَّ ما انتقدوه لم يَبلُغْ في الصِّحة الدرجة العليا التي التزمها كل واحد منهما في كتابه، وأمَّا صحة الحديث في نفسه فلم يُخالِفْ أحدٌ فيها، فلا يَهُولَنَّك إرجافُ المُرجِفين، وزعم الزَّاعمين أنَّ في «الصحيحين» أحاديث غير صحيحة، وتتبَّعِ الأحاديث التي تكلَّموا عليها، وانقُدْها على القواعد الدَّقيقة التي سار عليها أئمة أهل العلم، واحكُم عن بيِّنة، والله الهادي إلى سواء السبيل[2].

ولقد كانت ثمَّةَ جُهودٌ مباركة من أهل العلم للدفاع عن أحاديث «الصَّحيحين» قديماً وحديثاً، ومن خير من تناول هذه المسألة من غير شروح «الصَّحيح»:

---

(١) المصدر السابق ١٨ / ٥١.

(٢) «الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث» لابن كثير ٣٥، ط: الكتب العلمية.

- «تأويل مختلف الحديث» لابن قتيبة رَحِمَهُ اللَّهُ.
- «الأنوار الكاشفة» للمعلِّمي اليماني رَحِمَهُ اللَّهُ.
- «السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي » للسِّباعي رَحِمَهُ اللَّهُ.
- «مكانة الصحيحين» د. خليل إبراهيم ملا خاطر.
- «أحاديث العقيدة التي يُوهم ظاهرها التعارض في الصحيحين» د. سليمان الدبيخي.
- «أحاديث العقيدة المتوهم إشكالها في الصحيحين» د. سليمان الدبيخي.
- « الأحاديث المنتقدَمة في الصحيحين» للشيخ مصطفى باحو.

وغيرها من المصنَّفات النافعة، التي كتبها أهل العلم والتحقيق في هذا الباب .

وما أروعَ ما قاله الإمام النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: اتفق العلماء على أنَّ أصحَّ الكتب بعد القرآن العزيز «الصحيحان» البخاري ومسلم، وتلقَّتهما الأُمة بالقَبُول، وكتاب البخاري أصحُّهما وأكثرهما فوائدَ ومعارفَ، ظاهرةً وغامضة [١].

فشَكَرَ اللهُ سعيَ كلِّ مَن أسهمَ في الدفاع عن سنَّة نبيِّنا ﷺ.

عاشراً: رواةُ الصَّحيح:

قال محمد بن يوسف الفِرَبري: سمع كتابَ «الصحيح» لمحمد بن إسماعيل تسعون ألف رجل، فما بقي أحد يُروَى عنه غيري [٢].

قلنا: ورَدَّ ذلك الذهبيُّ في «السِّيَر» [٣] وقال: قد رواه بعد الفِرَبري أبو طلحة منصور ابن محمد البَزْدَوِي النَّسفي، وبقي إلى سنة تسعٍ وعشرين وثلاث مئة.

قال الحافظ ابن حجر: أطلق ذلك بناءً على ما في عِلْمه، وقد تأخَّر بعده بتسع سنين

---

(١) «شرح النووي على مسلم» ١/ ١٤.
(٢) «تاريخ بغداد» ٢/ ٩.
(٣) «سير أعلام النبلاء» ١٥/ ١٢.

أبوطلحة منصور بن محمد بن علي بن قَرِينة البَزْدَوي، وكانت وفاته سنة تسع وعشرين وثلاث مئة، ذكر ذلك من كونه روى «الجامع الصحيح» عن البخاري أبو نصر ابن ماكولا وغيره، ومن رُواة «الجامع» أيضاً ممن اتصلت لنا روايته بالإجازة إبراهيم بن مَعْقِل النَّسَفي، وفاتَه منه قطعةٌ من آخره رواها بالإجازة، وكذلك حمَّاد بن شاكر النَّسَوي[١]، والرِّواية التي اتصلت بالسماع في هذه الأعصار وما قبلها هي رواية محمد ابن يوسف بن مَطَر بن صالح بن بشر الفِرَبْري[٢].

قلنا: ويتلخَّص من هذا الكلام أنَّ الذي سمع «صحيح البخاري» ورواه عنه جمعٌ غفير، واشتهر منهم أربعة: الفِرَبْري، والبَزْدَوي، وإبراهيم بن مَعقِل وحمَّاد بن شاكر النَّسَفيَّان، وأشهر هؤلاء الأربعة روايةً محمدُ بن يوسف الفِرَبْري، وإليك ترجمة موجزة عنهم:

١ - حمَّاد بن شاكر النَّسَفي

الإمام المحدِّث الصَّدوق، حمَّاد بن شاكر بن سَوِيَّة، أبو محمد النَّسَفي.

حدَّث عن عيسى بن أحمد العسقلاني، ومحمد بن إسماعيل البخاري، وأبي عيسى التِّرمذي، وطائفة.

وهو أحدُ رُواة «صحيح البخاري» عنه.

قال الحافظ جعفر المُستغفِري: هو ثقةٌ مأمونٌ، رحل إلى الشام، حدَّثني عنه بكر بن محمد بن جعفر بـ«صحيح البخاري» من أوَّله إلى آخره.

تُوفِّي سنة إحدى عشرة وثلاث مئة[٣].

---

(١) كذا وقع عنده وعند القسطلَّاني في «إرشاد الساري» ١/ ٣٩، وهذه النسبة إلى بلد نَسَا، ولم ينسبه أحدٌ ممن ترجم له إليها، وإنما هو من نَسَف بالفاء في آخرها، ويغلب على ظننا أن الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد وهِمَ في نسبته إلى نَسَا، وتابعه على هذا الوهم القسطلاني، والله تعالى أعلم.

(٢) «هدي الساري» ٤٩١

(٣) «سير أعلام النبلاء» للذهبي ١٥/ ٥، وفيه بقية مصادر ترجمته.

٢- إبراهيم بن مَعْقِل النَّسَفي

الإمام الحافظ الفقيه القاضي، إبراهيم بن مَعقِل بن الحجَّاج، أبو إسحاق النَّسفي، قاضي مدينة نَسَف.

سمع قتيبةَ بن سعيد، وجُبارة بن المُغَلِّس، وهشام بن عمار، وأبا كريب، وأحمد بن مَنيع، وطبقتهم.

حدَّث عنه: علي بن إبراهيم الطَّغامي، وخلف بن محمد الخيَّام، وعبد المؤمن بن خلف، ومحمد بن زكريا، وولده سعيد بن إبراهيم.

كان فقيهاً مجتهداً، وحدَّث بـ«صحيح البخاري» عنه.

تُوفِّي سنة خمسٍ وتسعين ومئتين[1].

٣- محمد بن يوسف الفِرَبْري

الإمام المحدِّث، الثِّقة العالِم، أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مطر الفِرَبْري، راوي «الجامع الصَّحيح» عن أبي عبد الله البخاري سمعه منه بِفِرَبْرَ مرتين.

ولد سنة إحدى وثلاثين ومئتين.

وقال: سمعتُ «الجامعَ» في سنة ثمانٍ وأربعين ومئتين، ومرة أخرى سنة اثنتين وخمسين ومئتين.

حدَّث عنه: الفقيه أبو زيد المروزي، والحافظ أبو علي بن السَّكن، وأبو الهيثم الكُشْمِيهَني، وأبو محمد حَمُّويه السَّرَخْسي، ومحمد بن عمر بن شَبُّويه، وأبو حامد أحمد ابن عبد الله النُّعيمي، وأبو إسحاق إبراهيم المُستَمْلي، وإسماعيل بن حاجب الكُشَاني، ومحمد بن محمد بن يوسف الجرجاني، وآخرون.

---

(١) «سير أعلام النبلاء» ١٣/ ٤٩٢، وفيه بقية مصادر ترجمته.

مات الفِرَبْري لعشرٍ بقين من شوال سنة عشرين وثلاث مئة، وقد أشرف على التسعين[١].

واعلم أنَّ العلماء وأصحاب الحديث في الأزمنة المتأخِّرة تَوجَّهت عنايتُهم إلى رواية «الصحيح» من طريق الفِرَبْري، فرواه عنه خلائقُ، وكَثُرت أسانيدهم إليها، واعتنَوْا بها سماعاً وإسماعاً.

قال ابن رُشَيد الفِهْري السَّبْتي: والطريق المعروف اليوم إلى البخاري في مشارق الأرض ومغاربها باتِّصال السَّماع طريق الفِرَبْري، وعلى روايته اعتمد الناسُ لكمالها وقربها وشهرة رجالها.

وكان عنده أصل البخاري، ومنه نقل أصحاب الفربري، فكان ذلك حجةً له عاضدة، وبصدقه شاهدة.

ثم تواتر الكتاب من الفربري بل زاد ... فتطوَّق به المسلمون، وانعقد الإجماعُ عليه، فلزمت الحُجَّة، ووَضَحَت المَحَجَّة، والحمد لله[٢].

وقال أبو محمد الرُّشَاطي الأندلسي: وعلى الفِرَبْري العُمدة في رواية كتاب البخاري[٣].

وقال الحافظ ابن حجر في كلامه على «الصحيح»: والرِّواية التي اتصلت بالسَّماع في هذه الأعصار وما قبلها هي رواية محمد بن يوسف الفِرَبري[٤].

وقد ذكر الحافظُ ابنُ حجر أنَّ رواية الفِرَبْري اتصلت له من طريق أشهر تلاميذه

---

(١) «سير أعلام النبلاء» ١٥/ ١٠، وفيه بقية مصادر ترجمته.

وفِرَبْر، بكسر الفاء وفتحها: جنوب غرب بُخارَى، على نهر جيحون، فيما يُسمَّى اليوم بأُوزبكستان إحدى الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى.

(٢) ينظر: «إفادة النصيح في التعريف بالجامع الصحيح» ١٨، ط: الدار التونسية.

(٣) المصدر السابق ١٥.

(٤) «هدي الساري» ٤٩١-٤٩٢.

الذين رَوَوْا عنه «الجامع الصحيح» وهُم:

١ - الحافظ أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السَّكَن (ت٣٥٣هـ)

قال القاضي عياض: أتقن ابنُ السَّكن روايته لـ«صحيح البخاري» فأكثرُ منثور حديثه، ومختلِّ رواياته، هي عنده مُتقَنةٌ صحيحةٌ، أتقنها وصحَّحها من سائر الأحاديث الأُخر الواقعة في الكتاب وغيره[١].

وقال الإمام الذَّهبي: سمع بخُراسان «صحيح البخاري» من محمد بن يوسف الفِرَبْري، فكان أولَ من جَلَبَ «الصحيح» إلى مصر، وحَدَّث به[٢].

ورواه عنه: عبد الله بن محمد بن أسد الجُهَني (ت٣٩٥هـ).

٢ - الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد الـمُسْتَملي (ت٣٧٦هـ)

وسمع أبو إسحاق من أبي عبد الله الفِرَبْري «صحيح البخاري» وحدَّث به عنه، ونقل أبو إسحاق فَرْعَه من أصل البخاري.

وكان سماعه من الفِرَبْري في سنة أربع عشرة وثلاث مئة[٣].

ورواه عنه: الحافظ أبو ذر عَبْد بن أحمد الهَرَوي (ت٤٣٤هـ)

وعبد الرحمن بن عبد الله الهَمْداني (ت٤١١هـ).

٣ - أبو نصر أحمد بن محمد بن أحمد الأَخْسِيكَثي[٤]

---

(١) «إفادة النصيح» ٢٢.

وقوله: «ومختلّ رواياته» أي: ما وقع في بعض الرِّوايات من خلل من جهة العربية وغيرها، فرواية ابن السكن صحيحة متقنة.

(٢) «سير أعلام النبلاء» ١٦/ ١١٧.

(٣) «إفادة النصيح في التعريف بالجامع الصحيح» ٢٥، وانظر: «التعديل والتجريح» لأبي الوليد الباجي ١/ ٣١٠، و«سير أعلام النبلاء» ١٥/ ١٢.

(٤) الأَخْسِيكَثي: بفتح الألف، وسكون الخاء المعجمة، وكسر السين المهملة، وسكون الياء، وفتح الكاف، =

ورواه عنه: إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل الصفَّار الزاهد.

٤ - الفقيه أبو زيد بن أحمد المَرْوَزي (ت٣١٧ هـ)

قال الخطيب البغدادي: خرج أبو زيد إلى مكة فجاوَرَها بها، وحدَّث هناك بكتاب «صحيح البخاري» عن محمد بن يوسف الفِرَبْري، وأبو زيد أجلُّ مَن روى ذلك الكتاب(١).

ورواه عنه: الحافظ أبو نعيم الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)

والحافظ أبو محمد عبد الله بن إبراهيم الأَصِيلي (ت٣٩٢هـ)

والإمام أبو الحسن علي بن محمد القابِسي (ت٤٠٣هـ).

٥ - أبو علي محمد بن عمر بن شَبُّوَيه (ت٢٧٥هـ)

قال الحافظ الذَّهبي: سمع «الصحيح» في سنة ستَّ عشرة وثلاث مئة، من أبي عبد الله الفِرَبْري، وحَدَّث بمَرْو بـ«الصَّحيح» في سنة ثمانٍ وسبعين وثلاث مئة.

قال أبو بكر السَّمعاني: لَـمَّا تُوفِّي الشَّبُّوِيُّ سمع الناس «الصَّحيح» من الكُشْمِيهَني(٢).

ورواه عنه: سعيد بن أحمد بن محمد العَيَّار (ت٤٥٧هـ).

وعبد الرحمن بن عبد الله الهَمْداني (ت٤١١هـ).

٦ - أبو أحمد محمد بن محمد الجُرْجاني (ت٣٧٣ هـ، أو: ٣٧٤ هـ)

قال الخطيب البغدادي: قدم بغداد، وروى بها عن محمد بن يوسف الفِرَبري كتاب «صحيح البخاري»، ولم يحدِّثنا عنه أحدٌ من شيوخنا البغداديين، لكن حدثنا عنه أبو

= وفي آخرها الثاء المثلثة، هذه نسبة إلى أخسيكث وهي من بلاد فَرغانة، وكانت من أنزه بلادها وأحسنها. «الأنساب» للسمعاني ١/ ١٥٣. ولم نقف له على ترجمة فيما بين أيدينا من مصادر.

(١) «تاريخ بغداد» ١/ ٣١٤.

(٢) «سير أعلام النبلاء» ١٦/ ٤٢٣، و«الأنساب» ٧/ ٢٨٤.

نعيم الأصبهاني، ومحمد بن الحسن الأهوازي[1].

وقال السَّمعاني: حدَّث بالبصرة وشِيراز بـ«الجامع الصحيح» للبخاري عن أبي عبد الله محمد بن يوسف الفِرَبْري[2].

ورواه عنه: أبو نعيم الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)

والقابسي (ت٤٠٣هـ).

٧- وأبو محمد عبد الله بن أحمد الحَمُّوي السَّرَخْسِي (ت٣٨١ هـ)

قال الحافظ الذَّهبي: كان سماع ابن حَمُّوَيه منه في سنة خمس عشرة وثلاث مئة[3].

ورواه عنه: أبو ذرٍّ الهروي أيضاً

وأبو الحسن عبد الرحمن بن محمد بن المُظفَّر الدَّاوودي (ت٤٦٧هـ).

٨- أبو الهيثم محمد بن مَكِّي الكُشْمِيهَني (ت٣٨٩ هـ)

سمع «الصحيح» من الفِرَبري بفِرَبْر في ربيع الأول سنة عشرين وثلاث مئة[4].

ورواه عنه: أبو ذر الهروي أيضاً

وأبوسهل محمد بن أحمد الحَفْصي (ت٤٦٦هـ)

وكَرِيمة بنت أحمد المَرْوَزِيَّة (ت٤٦٣هـ).

٩- أبو علي إسماعيل بن محمد بن أحمد بن حاجب الكُشَاني (ت٣٩١هـ)

قال الحافظ الذَّهبي: آخرُ من روى «صحيح البخاري» عالياً، سمعه من أبي عبد الله

---

(١) «تاريخ بغداد» ٣/ ٢٢٢ .

(٢) «الأنساب» ٣/ ٢٢٣ .

(٣) «سير أعلام النبلاء» ١٥/ ١٢، وانظر: «إفادة النصيح» ٣٣.

(٤) «سير أعلام النبلاء» ١٥/ ١٢.

محمد بن يوسف الفِرَبْري في سنة عشرين وثلاث مئة[1].

ورواه عنه: أبو العباس جعفر بن محمد المُستَغْفِري (ت٤٣٢هـ).

٤- منصور بن محمد البَزْدَوِي

الشيخ الكبير المُسنِد أبو طلحة منصور بن محمد بن علي بن قَرِيْنة بن سَوِيَّة البَزْدي، ويقال: البَزْدَوِي، دِهْقان قرية بَـزْدة.

وثَّقه الأمير ابن مَاكُولا، وقال: كان آخر من حدَّث بـ «الجامع الصحيح» عن البخاري.

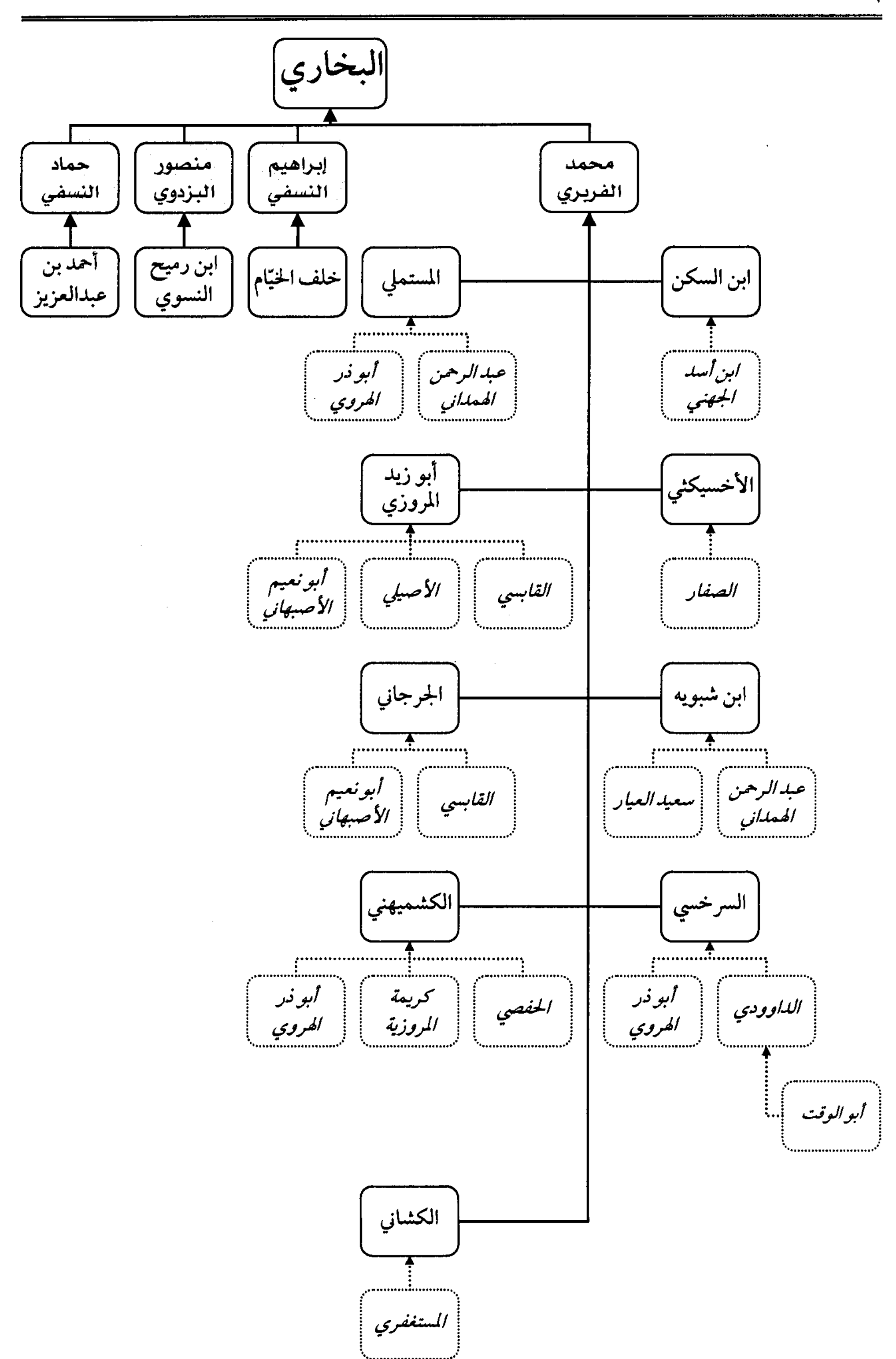
سمع منه أهل بلده، وصارت إليه الرِّحلة في أيَّامه.

ومات سنة تسعٍ وعشرين وثلاث مئة[2].

وإليك صورة مخطَّط يمثِّل هؤلاء الرواة:

(١) المصدر السابق ١٦/ ٤٨١.

(٢) «سير أعلام النبلاء» ١٥/ ٢٧٩، وفيه بقية مصادر ترجمته.


البخاري
محمد الفربري
إبراهيم النسفي
منصور البزدوي
حماد النسفي
ابن السكن
المستملي
خلف الخيّام
ابن رميح النسوي
أحمد بن عبدالعزيز
ابن أسد الجهني
عبد الرحمن الهمداني
أبو ذر الهروي
الأخسيكثي
أبو زيد المروزي
الصفار
القابسي
الأصيلي
أبو نعيم الأصبهاني
ابن شبويه
الجرجاني
عبد الرحمن الهمداني
سعيد العيار
القابسي
أبو نعيم الأصبهاني
السرخسي
الكشميهني
الداوودي
أبو ذر الهروي
الحفصي
كريمة المروزية
أبو ذر الهروي
أبو الوقت
الكشاني
المستغفري

وصف نسخة إسماعيل بن علي البِقَاعي

إنَّ نسخة البقاعي التي اعتمدناها أحد الأصلين في إخراج هذه الطبعة من «صحيح البخاري» والتي اقتنينا صورةً عنها ملونة[١]، أصلها محفوظٌ في مكتبة كُوبريلي في استانبول بتركيا، تحت رقم ٣٥٥ حديث.

وهي كاملة، كُتبت سنة (٨٠٠هـ) كما جاء في آخرها: كان الفراغ من كتابتها يوم الجمعة الثاني من ربيع الأول سنة ثمان مئة في المدرسة الأَمينية[٢] بجوار الجامع الأُمَوي بدمشق.

وتقع في مجلد واحد، عدد أوراقها (٢٩٧) ورقة، في كلِّ ورقة منها لوحتان، وكلِّ لوحة تحتوي على (٣٥) سطراً، وكل سطر يحتوي على (٢٥-٣٠) كلمة تقريباً.

وكُتبت بخط نسخي جيد واضح ومشكول، وفي هوامشها تعليقات وتصحيحات ومقابلات كثيرة.

وكاتبها هو: إسماعيل بن علي بن محمد البِقَاعي ثم الدِّمشقي.

قال الحافظ ابن حجر عنه: بأنه كان يشتغل بالعلم ويصحب الحنابلة، ويميل إلى معتقدهم مع كونه شافعياً، وكان يقرأ الحديث للعامة وينصحهم ويَعِظُهم ويكتب للناس مع الدِّين والخير.

ثم قال الحافظ: وله نَظْم حسن أنشدني منه بدمشق، وفرَّ في الكائنة إلى طرابلس، فأقام بها إلى آخر سنة خمس وثمان مئة، ورجع فمات بدمشق في المحرَّم[٣].

---

(١) وكان صاحب الفضل بذلك ـ بعد الله عز وجل ـ صاحبنا الشيخ محمد بن ناصر العجمي ذو الأيادي البيضاء، والهمَّة العلياء، فجزاه الله عنَّا خير الجزاء.

(٢) وهي مدرسة مشهورة في دمشق تقع اليوم في سوق الحرير قِبليّ الجامع الأموي. «منادمة الأطلال» لعبد القادر بدارن ٨٦-٧٨، و«الدارس في تاريخ المدارس» للنُّعيمي ١/ ١٧٧.

(٣) «إنباء الغمر بأبناء العمر» ٥/ ١٦٠، ط: دائرة المعارف العثمانية، بالهند.

ونقل الإمام السَّخاوي عن شيخه ابن حجر ـ كما في «معجمه» ـ قولَه فيه: شيخٌ حسنٌ يكتب الخط المنسوب، ويَنظِم الشِّعر المقبول، ويتديَّن، لقيته بدمشق فسمع معي، وأنشدني من شعره، وكان شافعياً، لكنه على مُعتقَد الحنابلة[١]، ويقرأ الحديث للعامة ويعلمهم أمور الدين إرشاداً. اهـ.

وهذه النُّسخة نسخة نفيسة جداً، قال عنها الحافظ ابن حجر: إنَّها معدومة النَّظير... بِيْعَت بأزيدَ من عشرين مِثقالاً[٢].

وكما يفهم من قول البقاعي ـ كما جاء في آخر ورقة منها ـ أنه انتسخ نسخته هذه عن نسخةٍ لعماد الدين ابن السرَّاج[٣]، ويُلحَظ مما ذكره البقاعي عن ابن السرَّاج أنَّ تلك النسخة قُوبلت ورُوجِعت على نسخة أبي صادق مرشد بن يحيى المديني التي هي وقفٌ بجامع عمرو بن العاص بمصر، وعلى النُّسخة التي قرأها الحافظ تقي الدين عبد الغني ابن بن عبد الواحد المقدسي، على الحافظ أبي عبد الله محمد بن حامد الأرتاحي بحقِّ إجازته عن أبي الحسن الموصلي، عن كريمة المروزية، عن الكُشْمِيهَني، عن الفِرَبري،

= والكائنة المذكورة كانت في سنة ٨٠٣ هـ ، وهي كائنة تيمورلنك سلطان المغول، التي عاث فيها في البلاد الشامية فساداً، وأحرق منها الكثير، انظر «شذرات الذهب» لابن العماد ٧/ ٢٢، ٦٢-٦٧.

(١) ومُعتقَد الحنابلة في باب صفات الله تعالى إثباتها دون تأويل أو تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، ولَنِعْمَ ما اعتقد رحمه الله، فإنَّه المسلكُ الحقُّ في أسماء الله وصفاته التي شهدت به آيُ القرآن المُحكَم والسنة النبوية الصحيحة، وعليه السَّلف الأول.

(٢) «إنباء الغمر بأبناء العمر» ٥/ ١٦٠ .

(٣) ذكره الحافظ الذهبي في «المعجم المختص» ترجمة (٣٨٥) فقال: إنسانٌ ديِّنٌ عاقلٌ عالمٌ له محفوظات واشتغال، نسخ جماعة كتب، وطلب وقرأ، وهو في ازديادٍ من العلم.

ولد سنة خمسٍ وسبع مئةٍ، وسمع الحجَّار وطبقته، وأخذ عني، والله يُسلِّمه. اهـ

وقال تقيُّ الدين الفاسي في «ذيل التقييد» ترجمة (١٧٤٧): سمع على الحجَّار والحافظ المزي «صحيح البخاري»، وكان يقرؤه كثيراً بجامع دمشق في رمضان في سنين كثيرة، وكان لديه فضلٌ وخير، ومات في شوال سنة ٧٨٢هـ.

عن البخاري، وهؤلاء حُفَّاظٌ مشهورون مُتقِنون.

أما أبو صادق المديني، فقال عنه الذَّهبي: المحدِّث الثقة العالِم أبو صادق مرشد بن يحيى بن القاسم المديني ثم المصري، وقال: مات في ذي القَعْدة سنة سبع عشرة وخمس مئة.

وذكر قول السِّلَفي: كان ثقة، صحيح الأصول، أكثرها بخط ابن بقاء وبقراءته[1].

وقال تقي الدين الفاسي: سمع على أم الكرام كريمة بنت أحمد المروزية «صحيح البخاري» وحدَّث به. ثم قال: وكان أسنَّ مَن بقي بمصر، ثقةً خيِّراً[2].

وأما الحافظ عبد الغني المقدسي: فهو الإمام الحافظ الكبير الصادق القدوة العابد الأثري المتَّبع، تقي الدين أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي، قال الذَّهبي: قرأتُ سيرته في جزئين جَمْع الحافظ ضياء الدين أبي عبد الله المقدسي، ثم قال: مات سنة ست مئة[3].

وأما شيخه أبو عبد الله محمد بن حمد بن حامد بن مفرِّج الأرتاحي، قال الذَّهبي: الشيخ الصالح الخيِّر المُسنِد، وُلد تقريباً سنة سبعٍ وخمس مئة، وأجاز له مَروياتِه أبو الحسن علي بن الحسين الفرَّاء سنة ثماني عشرة، فروى بها كثيراً وتفرَّد بها، حدَّث عنه الحُفَّاظ: عبدالغني، وابن المفضَّل، وابن خليل، والضياء، وجماعة.

قال الشيخ الضياء: كان ثقة ديِّناً ثَبْتاً، حسن السِّيرة، لم نعلم له شيئاً عالياً سوى إجازة الفرَّاء، وكان لا يملُّ من التَّسميع رحمه الله.

وقد سمع منه الحافظ المنذري، توفي سنة إحدى وست مئة[4].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» ١٩/ ٤٧٥-٤٧٦.

(٢) «ذيل التقييد» ٢/ ٢٨٧ ترجمة رقم (١٦٤١)، ط: دار الكتب العلمية.

(٣) «سير أعلام النبلاء» ٢١/ ٤٤٣-٤٧١.

(٤) المصدر السابق ٢١/ ٤١٥-٤١٦.

وشيخُه أبو الحسن علي بن الحسين بن عمر بن الفرَّاء الموصلي، ثم المصري، قال الذَّهبي: الشيخ العالم الثِّقة المحدِّث، سمع من كريمة المروزية «صحيح البخاري» لقيها بمكة، وحدَّث عنه أبو عبد الله الأرتاحي بالإجازة، سمع منه «صحيح البخاري».

توفي سنة تسع عشرة وخمس مئة[1].

وأما شيختُه وشيخة أبي صادق مرشد بن يحيى المديني، فهي أم الكرام كريمة بنت أحمد بن محمد بن حاتم المروزية، الشَّيخة العالِمة الفاضلة المُسنِدة، راوية «صحيح البخاري» عن الكُشْمِيهني، عن الفِرَبْري.

وكانت إذا رَوَت قابلتْ بأصلها، ولها فَهْم ومعرفة مع الخير والتَّعبُّد.

روت «الصحيح» مراتٍ، وماتت بكراً ولم تتزوج أبداً.

وصحَّح الذهبي وفاتها سنة ثلاث وستين وأربع مئة[2].

وقد افتتح البِقَاعي نسخته ـ كما في الورقة الأولى منها ـ بذكر إسناده عن الشَّيخين المُسنِدين المُعمَّرين شهاب الدين أبي العباس بن أبي طالب بن أبي النِّعَم ابن الشِّحْنة الحجَّار الصالحي، وسَلِيْلة العلماء ست الوزراء، أم محمد وَزِيرة ابنة الشيخ الإمام العالم شمس الدين أبي حفص عمر بن المنجَّى التَّنُوخي الدمشقية، بإسنادهما إلى الفِرَبري.

وقد ميَّز البقاعي في نسخته ما أثبته من نسختي أبي صادق المديني وعبد الغني المقدسي باللون الأحمر، كما ذكر ذلك في الورقة الأخيرة.

وبهذا يتبيَّن لنا أنَّ نسخة البقاعي نسخة نفيسة جداً، وتعدُّ هذه النسخة أحد فروع اليونينية، لتوافق رُقومها وإشاراتها مع رُقوم وإشارات النسخة اليونينية، والله تعالى أعلم.

وستكون الإشارة إليها في تعليقاتنا بـ: **نسخة البقاعي.**

---

(١) المصدر السابق ١٩/ ٥٠٠.

(٢) المصدر السابق ١٨/ ٢٣٣-٢٣٥.

تنبيه: لقد وقع لنا عدَّة قطع من نسخ «صحيح البخاري» غير تامَّة ومبتورة الأوائل أو الأواخر، إلَّا أننا في مواضع نادرة من الكتاب رجعنا إليها لتحرير بعض الألفاظ والروايات، فاقتضى التنبيه.

الطبعة السُّلطانية

وهي التي أمر بطبعها السلطان عبد الحميد الثاني رَحِمَهُ اللَّهُ في مطبعة مصر الأميرية ببولاق سنة ١٣١١هـ، وابتدأت المطبعة في تلك السنة بطبعه وأتمَّته طبعاً وتصحيحاً في أوائل الرَّبيعين سنة ١٣١٣هـ في تسعة أجزاء.

وقد اعتمد مُصحِّحو هذه الطبعة على نسخة شديدة الضَّبط، بالغة الصِّحة من فروع النُّسخة اليونينية، وعلى نسخٍ أخرى خلافها شهيرة الصِّحة والضبط، كما صرَّحوا بذلك في المقدمة، وكما يُلْحَظ من خلال هوامش التَّصحيح التي أتحفوا بها الكتاب[1].

ولدقَّة هذه الطبعة وخلوِّها من الأخطاء المطبعية إلَّا نادراً ـ مما لا يخلو منه كتاب غير كتاب الله تعالى ـ فقد جعلناها أحد الأصلين المعوَّل عليهما في طبعتنا هذه، وكنا نشير إليها في الغالب باسم **النسخة اليونينية** ثقةً بإتقانها، وركوناً إلى حواشيها، والله الموفِّق، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

---

(١) قال الشيخ أحمد شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ في مقدِّمته لأحدى مُصوَّرات الطبعة السُّلطانية تعقيباً على كلام الشيخ حسّونة النَّواوي شيخ الأزهر رَحِمَهُ اللَّهُ في تقريره عن الطبعة السلطانية والذي فيه: أنَّ الطبع تمَّ عن النسخة اليونينية نفسها قال: ظاهر كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ الطبع كان عن النسخة اليونينية نفسها، وكلام مُصحِّحي الطبعة السلطانية يدلُّ على أنَّ الطبع كان عن فَرْعٍ من فروعها، ولا أستطيع الجزم بصحَّة أحدهما حتى يوجد الأصل الذي طُبع عنه، وحتى نعرف مصير النسخة اليونينية، إن وفقَّ الله الباحثين للبحث عنها ثم وجدوها.
قلنا: والذي نَستظهرُه أنَّ الشيخ حسّونة رَحِمَهُ اللَّهُ أطلق على الفَرْع المعوَّل عليه اسم النسخة اليونينية تجوُّزاً، والله تعالى أعلم.

النُّسخة اليُونينيَّة

هي أعظمُ أَصلٍ يُوثَق به في نسخ «صحيح البخاري» ولا تكاد توجد نسخةٌ انتُسخت بعد عصر الحافظ اليُونيني إلَّا وهذه النسخة أصل لها، والتَّعويل عليها في ضبط ألفاظ «الصَّحيح» وبيان رواياته المتعدِّدة في بعض حروفه، وسُمِّيت تلك النُّسخ بالفروع، فكأَنَّ أصحابها رأوا أنَّ نسخة اليُونيني تلك أصلاً وحُجَّةً يرجعون إليها، وأن نسخَهم كالفروع عنها.

من هو الحافظ اليُونيني؟

هو الإمام الحافظ شرف الدِّين أبو الحسين علي بن محمد اليُونِيني البَعْلَبكِّي الحنبلي.

وُلد ببَعْلبكَّ من بلاد الشام في رجب سنة ٦٢١هـ.

واليُونيني: نسبة إلى قرية من قرى بَعْلَبكَّ تسمى يُونِين، ويقال لها أيضاً: يُونَان[١].

سمع وتخرَّج بكبار أهل العلم في زمانه في الشام ومصر، ومن أشهرهم الحافظ المنذري.

وكان الحافظ شرف الدين اليونيني عارفاً بقوانين الرِّواية، حسنَ الدِّراية، جيِّد المشاركة في الألفاظ والرِّجال، وكان كثير العناية بـ«صحيح البخاري»، طويل الممارسة له، حتى إنَّ الحافظ الذهبي ـ وهو أحد تلاميذه ـ حكى عنه في «مشيخته»: أنه قابله في سنة واحدة وأَسْمَعَه إحدى عشرة مرةً[٢].

تُوفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ على إثْرِ ضربة بعصاً وجُرِح بسكين في رأسه؛ إذ دخل عليه شخصٌ وهو في خزانة الكُتب بمسجد الحنابلة في بعلبكَّ ففعل به ذلك، ثم بقي أياماً وتُوفِّي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في يوم الخميس حادي عشر رمضان من سنة ٧٠١هـ.

---

(١) انظر «تاج العروس» للزبيدي ٣٦/ ٣١٤ (يون).

(٢) «معجم الشيوخ الكبير» للذهبي ٢/ ٤٠ (٥١٢)، ط: مكتبة الصِّديق.

مجلس إسماعه لـ «الجامع الصحيح»

اعتنى الحافظُ شرف الدين أبو الحسين اليُونيني الحنبلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بضبط رواية «الجامع الصحيح» وقابل أصله، وهو في جزئين، فُقِد الأول منهما، بأصلٍ مَسموعٍ على الحافظ أبي ذرٍّ الهروي، وبأصلٍ مسموعٍ على الأَصيلي، وبأصلِ مُؤرِّخ الشام الحافظ أبي القاسم بن عساكر، وبأصلٍ مسموع على أبي الوقت، وهو أصلٌ من أصول مسموعاته بقراءة الحافظ أبي سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور السَّمْعاني، وكانت هذه المقابلات بحضرة سِيبَويه وقته الإمام جمال الدين بن مالك بدمشق سنة ستٍّ وسبعين وستٍّ مئة مع حضور أصْلَيْ سماعَي الحافظ أبي محمد عبد الغني المقدسي، وقد بالغ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ضبط ألفاظ «الصَّحيح» جامِعاً فيه رواياتٍ من ذكرنا، راقماً عليه ما يدل على مراده.

فاللهُ تعالى يُثيبه على قصده، ويُجزِل له من المكرُمات جوائز رِفْدِه، فلقد أبدع فيما رَقَم، وأتقنَ فيما حرَّر وأَحكَم، ولقد عوَّل الناسُ عليه في روايات «الجامع» لمزيد اعتنائه وضبطه، ومقابلته على الأصول المذكورة وكثرة ممارسته مرَّةً تِلْو مرة.

ولكونه ممن وُصِفَ بالمعرفة الكثيرة، والحفظ التَّام للمتون والأسانيد، كان الجمال ابن مالك لما حضر عند المقابلة المذكورة إذا مرَّ من الألفاظ ما يَتراءَى أنه مخالفٌ لقوانين العربية، قال للشَّرف اليُونيني: هل الرِّواية فيه كذلك؟ فإن أجاب بأنه منها، شَرَعَ ابنُ مالك في توجيهها حَسَبَ إمكانه، ومن ثَمَّ وضع كتابه المسمَّى بـ«شواهد التَّوضيح والتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح»[1]، وكتب على ظهر المجلد الأخير من أصل اليُونيني بحاشية ظهر الورقة الأولى منه:

سمعتُ ما تضمَّنه هذا المجلد من «صحيح البخاري» رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ بقراءة سيدنا الشيخ الإمام العالم الحافظ المتقن شرف الدِّين أبي الحسين علي بن محمد بن أحمد اليُونيني رضي الله عنه

---

(١) مطبوع بتحقيق وتعليق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وعن سَلَفِه، وكان السَّماع بحضرة جماعة من الفضلاء ناظرين في نسخٍ مُعتمَدٍ عليها، فكلَّما مرَّ بهم لفظ ذو إشكال بيَّنتُ فيه الصواب، وضُبِط على ما اقتضاه عِلْمي بالعربية، وما افتَقَر إلى بسط عبارةٍ وإقامة دلالة أخَّرتُ أمره إلى جزءٍ أستوفي فيه الكلام، مما يُحتاج إليه من نظيرٍ وشاهدٍ، ليكون الانتفاع به عامّاً، والبيان تامّاً، إن شاء الله تعالى. وكتبه محمد بن عبد الله بن مالك حامداً لله تعالى[1].

وبعد هذا المدخل المختصر لـ«الجامع الصحيح»، دونَك عملَنا في طبعتنا هذه:

(١) مُستفادٌ من «إرشاد الساري» ١/ ٤٠-٤١ بتصرف.

عملنا في إخراج هذه الطبعة

١- قُمنا بمقابلة الصَّحيح على نسخة البقاعي والطبعة السُّلطانية.

٢- قمنا بضبط النَّص وتفصيله وترقيمه بشكل يرفع إشكاله ويُقرِّب فهمه ويُسهِّل قراءته، واستعنَّا في كلِّ ذلك بشروح «الصَّحيح» ولا سِيَّما الشَّرْحين الجليلين شرح الحافظ ابن حجر العسقلاني، وشرح العلَّامة بدر الدين العَيْني، بالإضافة إلى شرح القَسطلَّاني، و«مشارق الأنوار» للقاضي عياض، وغيرهم عند الحاجة.

٣- اخترنا من الرِّوايات التي ذُكرت في الأصلين المذكورين أصحَّها وأصوبَها وأَوْفَقها عربيةً، وأحسنَها سياقاً، وذلك بعد مراجعة حثيثة لشروح «الصحيح» المتعدِّدة، والاستئناس بها، والتَّرجيح بينها؛ بُغْيتنا في ذلك أن يخرج «الصَّحيح» في أبهى صورة، وأضبط نصٍّ، بقَدْر وُسْعنا وطاقتنا البشرية، ولم نألُ جهداً في سبيل ذلك.

٤- شرحنا الغريب وما انغلق من الألفاظ معتمدين في ذلك على كتب اللغة المختلفة وكتب غريب الحديث المتعددة، بالإضافة إلى شروح «الصحيح»، وذلك بشكل مُوجَز يوضح المعنى دون إطالة أو استطراد مع بعض التعليقات المهمَّة.

٥- اعتنينا عنايةً خاصة بضَبْط القراءات القرآنية وتخريجها وَفْق الرَّسم الذي جاء في الأصلين، وبيان من قرأ بها إذا لم تكن مُوافقةً لقراءة حفص عن عاصم، مع الإشارة إلى الشَّاذِّ منها إذا كانت القراءة من خارج العشرة، ومايَزْنا بين القراءة القُرآنية من القراءة التَّفسيرية.

٦- خرَّجنا الأحاديث المسنَدة في «الصحيح» من «مسند الإمام أحمد» و«صحيح الإمام مسلم»، وقَصْدُنا من ذلك رَبْطُ أحاديث «الصحيح» بهذين الكتابين، أما «صحيح مسلم» فلأنه صِنْوٌ لـ«صحيح البخاري» في الصِّحة والاحتجاج به عند جمهور

علماء هذه الأُمة، وأما «مسند الإمام أحمد» فلِمَن أراد الاستزادةَ في التَّخريج والبحث عن طرق الحديث وأطرافه.

٧- أما المعلَّقات الموجودة في «الصحيح» فقد قمنا ببيان ما وصله منها الإمام البخاري في «الصحيح» وإحالته إلى الموضع الذي وصله فيه، وما كان خارج «الصَّحيح» فلم يكن من وَكْدنا، وحَسْبُ القارئ أنْ يلتمسه ـ وهو ميسورٌ ـ في كتاب الحافظ ابن حجر «تغليق التَّعليق»، وحُسْن ذلك يَكمُن في ذلك.

٨- عرَّفنا بالمواضع والأماكن المذكورة في «الصحيح» عند أول موضع لها من «الصحيح»، وذلك بالرجوع إلى الكتب المتعددة المختصة بذلك قديماً وحديثاً، وخاصة «معجم معالم الحجاز» للدكتور عاتق بن غيث البلادي، ثم بالرجوع إلى الخرائط الجغرافية الحديثة والإلكترونية، زيادةً في التَّوثيق ولتحديد الموقع الجغرافي لذلك المكان تحديداً دقيقاً قَدْرَ المستطاع.

٩- قمنا بربط أطراف الأحاديث المكرَّرة للصحابي الواحد بعضها ببعض، وذلك بأنْ نذكر في الموضع الأول أطراف الحديث الآتية في «الصحيح»، وعند كلِّ طرف من الأطراف اللاحقة نُحيل إلى الموضع الأول، وقد خرجنا عن هذا المنهج في مواضع قليلة إلى طرق أخرى في الرَّبط رأيناها أدقَّ في العمل وأسهل على القارئ، وأقربَ إلى الوصول للمقصود، مثل أنْ يرويَ البخاري الحديث المطوَّل مُقطَّعاً بأطراف مختلفة، عندها ربطنا كلَّ الأطراف المتشابهة بعضها ببعضٍ، ثم أَحلْنا إلى الموضع الأول، وذلك إزالة للإشكال الذي ربَّما يقع فيه القارئ جرَّاء ربطِ أحاديث غير متشابهة بعضها ببعض.

١٠- اعتمدنا في ترقيم الأحاديث على ترقيم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

١١- وسيجد القارئ الكريم أن بعض تراجم الكتب والأبواب وُضِعَت بين حاصرتَينِ، وهذه زيادات على ما في متن النسختين: اليونينية ونسخة البقاعي، وقد

أُشيرَ إلى بعضها في حواشي النسختين وبعضها أشار إليها بعض شُرّاح «الصحيح».

١٢- شَفَعْنا ذلك بعمل مقدِّمة جعلناها مَدخلاً لـ «الصحيح» اشتملت على ترجمة موجزة للإمام البخاريِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ والتعريف بكتابه «الجامع الصحيح»، وذكرنا فيها عدَّة محاور على سبيل الإيجاز والاختصار.

وبعد..

فهذا جهدُ المُقِلِّ نضعُه بين أيدي طلبة العلم أهله، والناس بعامَّة، سائلين المولى الكريم أن يتقبله منَّا، وأن يغفر الزَّلَّاتِ عنَّا، إنه وليُّ ذلك والقادر عليه، وهو بكل جميلٍ كفيل.

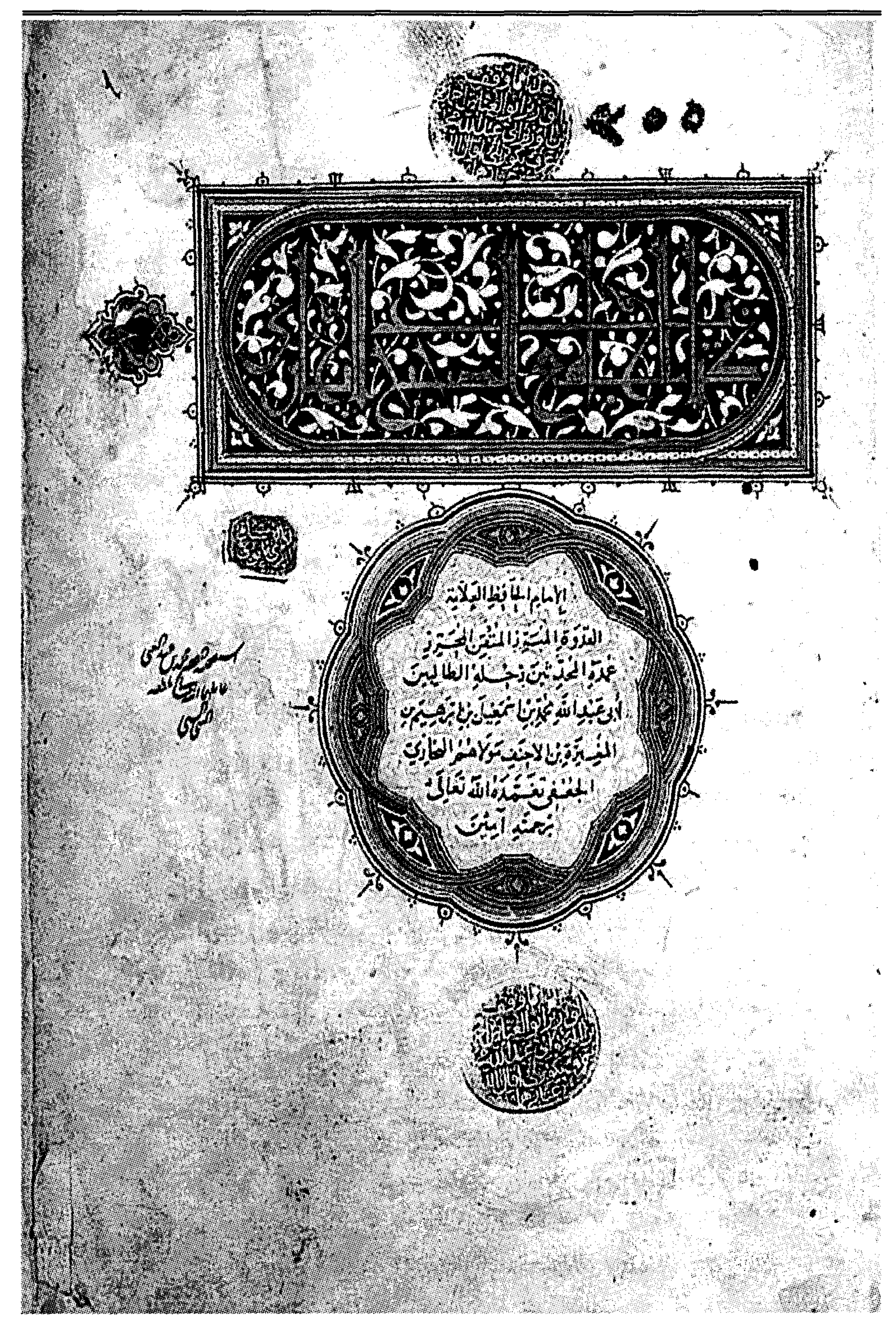
والحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات

عمَّان في ٩ رمضان ١٤٣١ هـ

١٩ آب ٢٠١٠ م

شعيب الأرنؤوط عادل مرشد

محمد يوسف الجوراني أحمد برهوم


الإمام الحافظ العلامة
القدوة المبرز المتقن الحجة
عمدة المحدثين رحلة الطالبين
أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن
المغيرة بن الاحنف مولاهم البخاري
الجعفي تغمده الله تعالى
برحمته آمين

لوحة العنوان من نسخة البقاعي

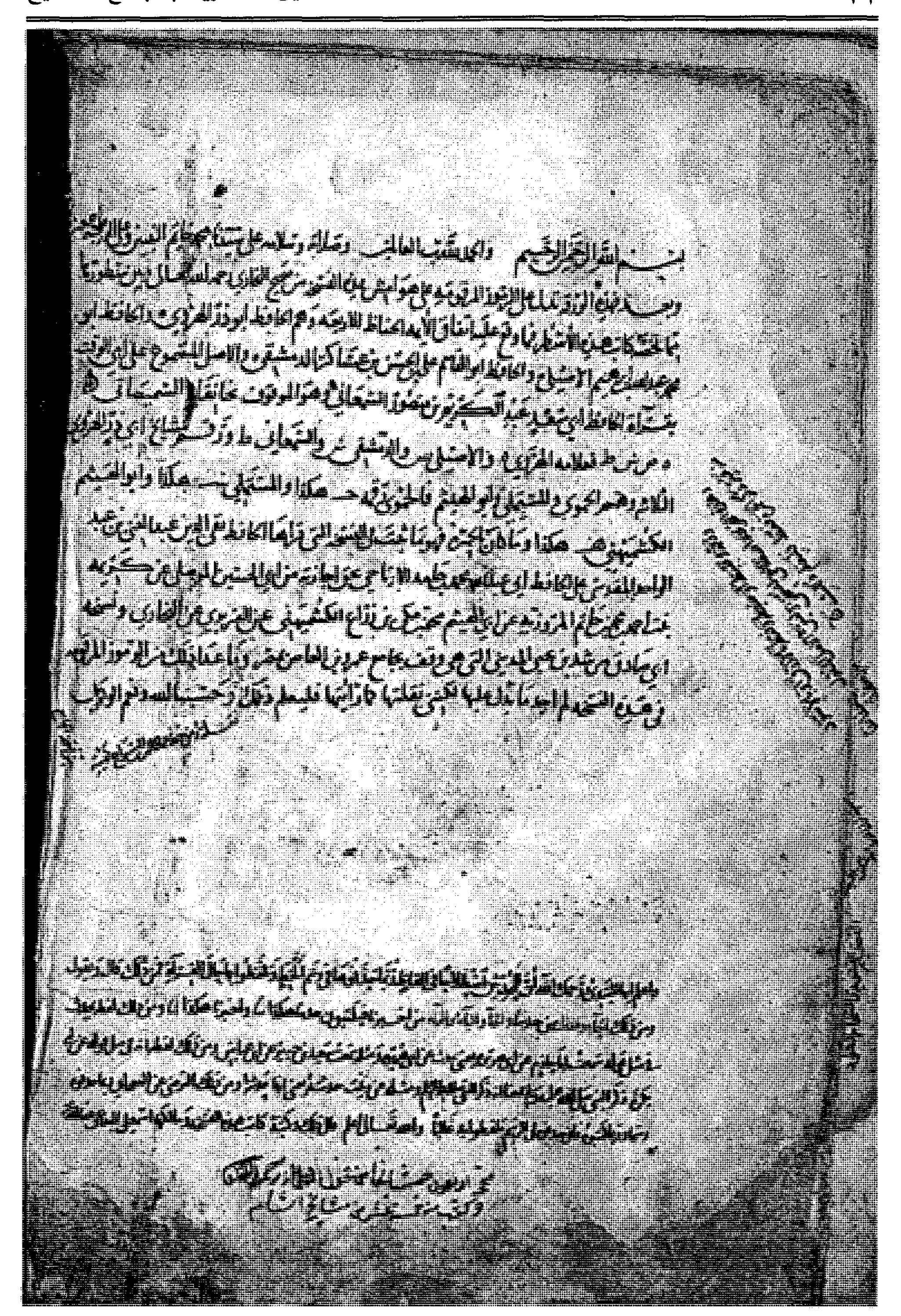
بسم الله الرحمن الرحيم

باب كيف كان بدء الوحي

اللوحة الأولى من نسخة البقاعي



آخر الكتاب في نسخة البقاعي



اللوحة الأخيرة من نسخة البقاعي